دراسة حالة

# الجمهور والعنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات التّونسيّات

ديسمبر
2021

د. هدى الحاج قاسم

credif
secdev.foundation
سلامة

# عرفان وتقدير

مؤسسة سيكديف هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات الهشة على مستوى العالم. تعمل المؤسسة خاصة مع النساء والجيل الشاب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر. تساعد سيكديف على حماية الفئات المستهدفة من الأضرار الرقمية في عالم يتغير بشكل متسارع، سواء كانت مخاطر القرصنة أو التصيد الاحتيالي أو الهندسة الاجتماعية أو المعلومات المضللة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يعمل هذا البرنامج الذي تدعمه مؤسسة سيكديف على تعزيز المرونة الرقمية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة بين النساء والشباب. من عام 2019 إلى عام 2022، قاد برنامج سلامات عملاً مكثفًا في الجزائر والبحرين والأردن والكويت وليبيا والمغرب وتونس، بدءًا من التدريب وحتى حملات التوعية. ويقوم الفريق الآن إلى سد الفجوة البحثية حول العنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كريديف - مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة : يعمل هذا المركز للأبحاث التونسية على تعزيز تقدم المرأة وتمكينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال نشر الدراسات وبيانات البحث والتوصيات. تأسس المركز عام 1990، ويعمل تحت إشراف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن التونسية.

© مؤسسة سيكديف 2021

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط: creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

# المحتويات


**السّياق العامّ للمقال الأكاديميّ ..... 4**

**السّياق النّظريّ للمقال الأكاديميّ ..... 7**

المقاربة المنهجيّة ..... 7
تعريف المفاهيم ..... 12
الواقع العالميّ للعنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات ..... 15

**نتائج تحليل العيّنة ..... 16**

صورة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس ..... 16
عوامل تفشّي ظاهرة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس والحلول الممكنة للتّصدّي لها ..... 26

**الإجراءات والتّوصيات ..... 29**

على مستوى المؤسّسات الإعلاميّة ..... 29
على مستوى مؤسّسات الدّولة ..... 30
على مستوى المؤسّسات الدّوليّة ..... 30

**الخاتمة ..... 31**

# السّياق العامّ للمقال الأكاديميّ

إنّ الاهتمام بمهنة الصّحافة في العالم وأسلوب ممارستها غالبا ما يُترجَم عبر إصدار تقارير دوريّة سنويّة كانت أو شهريّة من قِبل هياكل ومؤسّسات ومنظّمات دوليّة بينها منظّمة مراسلون بلا حدود، والاتّحاد الدّوليّ للصّحفيّين ولجنة حماية الصّحفيّين، والنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين على مستوى وطنيّ، وغيرها. وتقيس هذه التّقارير درجة انتهاك الحرّيات الصّحفيّة والمسّ منها، وتُنبّه إلى تفاقمها في مجتمعات دون أخرى، وتُحذِّر المتجاوِزين-ات من تكرار صنيعهم-هنّ أو هي حتّى تنشر أسمائهم-هنّ علنا، وتُهدِّد برفع الشّكاوى للقضاء ضدّهم-هنّ، وتتمسّك بالحقّ في المساءلة والمحاسبة. وهي كذلك تقارير تثُمّن جودة واقع الحرّيات الصّحفيّة وحرّية الرّأي والتّعبير في مجتمع ما وتُعطي أمثلة عن تجارب إيجابيّة جيّدة نشأت في سياقات مجتمعيّة وسياسيّة وحضاريّة تتّسم باحترامها للحرّية وللصّحافة على وجه الخصوص، حتّى أنّ واقع هذه المهنة يُعَدّ مِحرارا لقياس نسبة التّنمية الدّيمقراطيّة والتّعدّديّة في بلد ما في العالم.

وبالإضافة إلى تصنيفاتها للدّول في باب احترام حرّية الصّحافة، فإنّ هذه الخطابات الدّوليّة لم تَخْلُ من تفصيلها لأبعاد أزمة حرّية الصّحافة، كاشفة عن أصناف من الجرائم المرتكَبة ضدّ الصّحافة والصّحفيّين-ات في دول عدّة من العالم تتلخّص جميعها في تنامي ممارسة العنف ضدّ الصّحفيّين-ات مادّيّا كان أو معنويّا في صور وأشكال عدّة. فقد جاء في بيان لجنة حماية الصّحفيّين الصّادر في نيويورك بالولايات المتّحدة الأمريكيّة يوم 09 ديسمبر 2021 أنّ "عدد الصّحفيّين السُّجناء في العالم يسجِّل مستوى قياسيّا جديدا"[1]، واصفا هذه السّنة بالقاتمة بصفة خاصّة للمدافعين عن حرّية الصّحافة. كما يشير "مقياس الانتهاكات ضدّ حرّية الصّحافة"[2] الذي نشرته منظّمة مراسلون بلا حدود في موفّى سنة 2021، إلى مقتل 40 شخصا في أوساط الصّحفيّين وسَجن 370 صحفيّا في العالم.

إلاّ أنّه بعد الاقبال المتزايد على استعمال فضاءات التّواصل الاجتماعيّ في السّنوات الأخيرة، خاصّة مع تفشّي جائحة الكوفيد 19 في العالم واللّجوء إلى توظيف الأنترنات لإدارة شؤون الحياة اليوميّة والتّواصل عن بعد، طفا على السّطح عنف سيبرنيّ يُمارَس في المجتمع الرّقميّ الدّوليّ ويلقي بظلاله على واقع الحياة المادّية، وهو عنف مسلَّط كذلك على الصّحفيّين والصّحفيات في العالم يهدّد سلامتهم-هنّ ويعيق ممارستهم-هنّ لمهنتهم-هنّ بكلّ أمان. فقد حذّرت مثلا منظّمة مراسلون بلا حدود منذ سنة 2018 في تقريرها الصّادر في 26 جويلية بعنوان "التّنمّر الإلكترونيّ ضدّ الصّحفيّين: عندما تُطلق الجيوش الإلكترونيّة اعتداءاتها"، من اتّساع التّهديد الإلكترونيّ الجديد على حرّية الصّحافة، وهو تقرير اعتَبر فيه كريستوف دولوار أمين عام

[1] موقع "لجنة حماية الصّحفيّين الدّوليّين" (2021). (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021)
[2] موقع "مراسلون بلا حدود" (2021). (آخر زيارة للموقع يوم 24 ديسمبر 2021)

المنظّمة أنّ "الهرسلة الإلكترونيّة ظاهرة تنتشر على الصّعيد الدّوليّ، وتُمثِّل اليوم أحد أخطر التّهديدات على حرّية الصّحافة"[3]. وبعد ثلاث سنوات، وتحديدا في اليوم العالميّ لإنهاء الإفلات من العقاب الموافق للثّاني من نوفمبر سنة 2021، أشارت منظّمة آيفكس (ifex) إلى خطورة المراقبة الإلكترونيّة عبر البرامج الرّقميّة المتطوّرة، معتبرة أنّ "المراقبة غير القانونيّة هي أحدث سلاح في التّرسانة المتنامية باستمرار، المستخدَمة ضدّ الصّحفيّين والمدافعين عن حقوق الإنسان ... وهو نشاط ضارّ يمكن أن ينتقل بسهولة من المضايقات عبر الأنترنات إلى الاعتداءات الجسديّة. إنّه غير قانونيّ ويؤثّر بشكل غير متناسب على الذين ينتمون للفئات الأكثر ضعفا، سواء بسبب جنسهم أو توجّههم الجنسيّ أو عِرْقهم أو أصلهم"[4].

وبين التّنمّر الإلكترونيّ والمراقبة الإلكترونيّة غير القانونيّة مسافة جرائم رقميّة تمارَس يوميّا ضدّ فئات مجتمعيّة ومهنيّة عدّة، بينها الصّحفيّات اللاّتي حضين باهتمام الخبراء والهياكل الدّوليّة. فالعنف الرّقميّ المسلَّط على النّساء في العالم كان منذ سنوات عديدة محلّ دراسة وبحث متواصل عن الحلول والإجراءات لوَقف الظاهرة، إلاّ أنّ العنف السّيبرنيّ ضدّ الصّحفيات على وجه الخصوص بدأ في السّنوات الأخيرة يُرسل إنذارا بالخطر المهدِّد لسلامتهنّ. فقد أَجْرت المؤسّسة الدّوليّة لوسائل الإعلام النّسائيّة والمعهد الدّوليّ لسلامة الصّحفيّين دراسة في عام 2014 بدعم من اليونسكو خَلُصت فيها إلى أنّ 23% من الصّحفيات اللاّتي أَجبن عن استمارة البحث تعرّضن لأعمال "التّخويف أو التّهديد أو الإساءة"[5] عبر الأنترنات في سياق ممارسة عملهنّ. وأفاد الاتّحاد الدّوليّ للصّحفيّين في دراسة[6] نَشرها سنة 2017 أنّ 44% من الصّحفيات المشارِكات في البحث تعرّضن للإساءة عبر الأنترنات. وفي سنة 2018، بيّنت المؤسّسة الدّوليّة لوسائل الإعلام النّسائيّة في دراسة[7] لها أنّ 63% من الصّحفيات المجيبات عن أسئلة البحث واجهن تهديدات أو مضايقات مرّة واحدة على الأقلّ.

وبعد مرور سنتين فقط، اعتبرت منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثّقافة اليونسكو والمركز الدّوليّ للصّحفيّين في دراسة استقصائيّة بعنوان "العنف ضدّ الصّحفيّات عبر الأنترنات: لمحة عن انتشاره وآثاره على الصّعيد العالميّ"، أنّ "الاعتداء على الصّحفيّات عبر الأنترنات يُمثّل مشكلة وخيمة طيلة سنوات عديدة. ويبدو الآن أنّه يتزايد بوتيرة أكبر وبصورة غير قابلة للسّيطرة في جميع أنحاء العالم"[8]، ذلك أنّ نسبة 73% من الصّحفيات المُجيبات عن استمارة البحث تعرّضن للعنف عبر الأنترنات بشتّى أنواعه ومنها "التّهديد بالاعتداء الجنسيّ، والعنف الجسديّ، والكلام البذيء، والمضايقة عبر الرّسائل الخاصّة، والتّهديد

---

[3] موقع "منظّمة مراسلون بلا حدود" (2018). (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021)

[4] آني جايم. "تعقّب حامل الرّسالة: إنهاء الإفلات من العقاب على المراقبة غير القانونيّة". موقع منظمة "آيفكس" (2021). (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021)

[5] موقع "المؤسّسة الدّوليّة لوسائل الإعلام النّسائيّة" (2014). (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021)

[6] موقع "الاتّحاد الدّوليّ للصّحفيّين" (2017). (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021)

[7] موقع "المؤسّسة الدّوليّة لوسائل الإعلام النّسائيّة" (2018). (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021)

[8] موقع "المركز الدّوليّ للصّحفيّين" (2020) ، ص 5 (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021).

بتشويه سمعتهنّ المهنيّة أو الشّخصيّة، والهجمات على الأمن الرّقميّ، والتّشويه من خلال نشر الصور المتلاعَب بها، والتّهديدات الماليّة. ويتزايد ارتباط هذه الاعتداءات أيضا بالشّبكات والهجمات المنظَّمة التي تؤجّجها أساليب التّضليل الإعلاميّ"[9].

وليست تونس بمنأى عن السّياق العالميّ المهدِّد لحرّية الصّحافة وللصّحفيات على وجه الخصوص. فقد ذكر التّقرير السّنويّ الخامس حول سلامة الصّحفيّين[10] خلال الفترة الممتدّة بين 1 نوفمبر 2020 و25 أكتوبر 2021، الصّادر في 03 نوفمبر 2021 عن وحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين، أنّ الاعتداءات طالت 220 شخصا من بينهم 86 صحفيّة و134 صحفيّا، فيما طال الصّحفيات 20 اعتداء على أساس النّوع الاجتماعيّ. كما سجّلت وحدة الرّصد تناميَ العنف الرّقميّ في تونس ورواجَ خطاب التّحريض على العنف والكراهية ضدّ الصّحفيّين والصّحفيّات من قِبل نشطاء التّواصل الاجتماعيّ الذين كانوا مسؤولين عن 20 اعتداء على الصّحفيّين التّونسيّين، بينها 06 حالات اعتداء على الصّحفيات النّساء. وفي سياق التّهديدات الرّقميّة للسّلامة النّفسيّة والجسديّة والرّقميّة للنّساء في تونس، تَبيّن كذلك أنّ 89% من النّساء التّونسيّات المستجوَبات في دراسة استطلاعيّة نَشرها مركز البحوث والدّراسات والتّوثيق والإعلام حول المرأة الكريديف في ديسمبر 2019 بعنوان "العنف ضدّ النّساء في الميديا الاجتماعيّة: الفايسبوك نموذجا"، تعرّضن للعنف الرّقميّ عبر "الفايسبوك" ولو لمرّة واحدة.

وتقودنا هذه المعطيات الإحصائيّة والوصفيّة على صعيد عالميّ ووطنيّ إلى ضرورة التّفكير اليوم في أبعاد الصّورة الحقيقيّة لما تواجهه الصّحفيات التّونسيّات من عنف سيبرنيّ لم نتبيّن إلى اليوم تفاصيل مظاهره وآثاره النّفسيّة والجسديّة وتداعياته على الصّحفيّة وعلى سُبل ممارستها لمهنتها وحتّى على الوسط الاجتماعيّ الذي تعيش فيه. فالكثير من الصّحفيات التّونسيات يُتقِنّ تكنولوجيات المعلومات والاتّصال، وهنّ يتواجدن في عدد هامّ من المواقع الرّقميّة وبينها فضاءات التّواصل الاجتماعيّة التي لم تعد فقط فضاءا خاصّا بالأفراد، وإنّما هي أيضا مقارّ افتراضيّة لعديد المؤسّسات الإعلاميّة ومساحات رقميّة لنشر المضامين الإعلاميّة ولإعادة التّرويج لما تمّ نشره وبثّه في الإعلام التّقليديّ. وتجد الصّحفيّة نفسها اليوم مجبرة للتّعايش مع هذا التّجديد الرّقميّ والاستفادة منه لتطوير كفاءاتها ولتحقيق نجاحات مهنيّة وفرض تموقع بارز لها في الفضاء المهنيّ والاجتماعيّ الرّقميّ والاقتراب أكثر من جمهورها والتّفاعل معه.

إلاّ أنّه لهذه المزايا الرّقميّة حدود من شأنها أن تهدّد صفاء الحياة المهنيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة للصّحفيات عبر تعرّضهنّ للعنف الرّقميّ، الذي نرمي عبر هذا المقال الأكاديميّ إلى رصد زوايا صورته المُركّبة وتحليل خلفياتها وأبعادها، وإلى كشف التّحدّيات التي تواجهها الصّحفيات في تونس في سياق ممارستهنّ لمهنتهنّ، وتفهّم تمثّلهنّ لما تُجابهنه من جرائم رقميّة تتعدّى على حقوقهنّ التي نصّت عليها الدّساتير

[9] موقع "المركز الدّوليّ للصّحفيّين" (2020) ، ص 6 (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021).

[10] موقع "وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الصّحفيّين بمركز السّلامة المهنيّة التّابع للنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021).

والمعاهدات الدّوليّة، واستبيان درجة إدراكهنّ لقيمتهنّ المواطَنيّة ودورهنّ الأساسيّ والفاعل في المشاركة في بناء الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلاد، بعيدا عن كلّ نوع من أنواع الإقصاء والتّمييز. فهل يستهدف هذا العنف الرّقميّ الصّحفيّة على أساس نوعها الاجتماعيّ، أم هو محاولة لضرب نشاطها المهنيّ في المجال الصّحفيّ والتّقليل من شأنه أو المسّ منه؟ وكيف هي مظاهر هذا العنف السّيبرنيّ المسلَّط على الصّحفيات في تونس ومن المسؤول عنها وعن تفاقمها؟ وهل إنّ الصّحفيّة التّونسيّة تملك اليوم من القدرة على مواجهته بسلطة القانون أم هي خاضعة لضغوطات شخصيّة و/أو مجتمعيّة و/أو مؤسّساتيّة مهنيّة للتّنازل عن حقّها؟ وكيف يمكن الحدّ من هذه الظّاهرة والتّصدّي لها احتراما لمبدئ حرّية الصّحافة والرّأي والتّعبير؟

# السّياق النّظريّ للمقال الأكاديميّ

وقوفا عند السّياق النّظريّ لمقالنا الأكاديميّ حول العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس، فإنّنا نعمل أوّلا على توضيح معالم المقاربة المنهجيّة، ثمّ على تعريف المفاهيم الرّئيسيّة في هذا المقال الأكاديميّ، وكذلك على توضيح صورة هذا العنف الرّقميّ في التّجارب الصّحفيّة النّسائيّة الدّوليّة.

## المقاربة المنهجيّة

في باب المقاربة المنهجيّة، سنعمل على تحديد مقاربة البحث، ومنهج البحث، والتّقنية المناسِبة لإنجاز المقال الأكاديميّ، وعيّنة البحث.

### المقاربة

إنّ دراسة إشكال بحثيّ ذي علاقة بالمهنة الصّحفيّة وبأبعاد ممارستها تستوجب منّا تنزيله في سياق علوم الإعلام والاتّصال. وكثيرا ما اقترنت دراسة مسألة العنف في عمومها باللّجوء إلى العلوم الاجتماعيّة التي تُعَدّ عبر عشرات السّنين الماضية حاضنة للمباحث ذات العلاقة بالإشكالات الاجتماعيّة عامّة وبمسائل النّوع الاجتماعيّ على وجه الخصوص. إلاّ أنّنا في هذا المقال الأكاديميّ نرتئي تجديدا منهجيّا تفرضه الزّاوية الصّحفيّة للمقال، متمثّلا في إدراج إشكال العنف ضدّ الصّحفيّات التّونسيّات في الفضاءات الرّقميّة في سياق علوم الإعلام والاتّصال، ذلك أنّ النّتائج البحثيّة لن يمكن لها أن تكون ذات جدوى علميّة ومهنيّة في حال إخراجها من إطارها الطّبيعيّ العلميّ والمهنيّ المتمثّل في علوم الإعلام والاتّصال، التي تعمل وفق تقاطع علميّ ينفتح بها على العلوم الإنسانيّة الصّديقة الأخرى وبينها العلوم الاجتماعيّة.

وبالحديث عن العنف ضدّ النّساء الصّحفيات في الفضاءات الرّقمية، فإنّه لا يمكن الاكتفاء باستعمال فعل مبنيّ للمجهول كأن نقول "مُسلَّط"، ذلك أنّ العنف في الفضاءات الرّقميّة يسلّطه أو يمارسه شخص أو

أشخاص، وجب البحث في طبيعتهم. وإنّ دراسة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات يحيلنا إلى البحث في تلك العلاقة البديهيّة التي تربط باثّ-ة الرّسالة الإعلاميّة بمتقبّلها عبر وسيط إعلاميّ. فالصّحفيّة في هذه العلاقة هي منتجة المضمون الإعلاميّ ومرسلته للجمهور الذي، وفق التّمشّي السّيبرنيتيقيّ، من المنتظر أن يتفاعل معها حسب منطق التّغذية المرتدّة ويرسل لها موقفه أو تعليقه عبر وسيط رقميّ يمكن أن يكون فضاءا للتّواصل الاجتماعيّ أو موقع واب أو تطبيقة رقميّة للتّراسل عن بعد أو غيرها من الوسائط الرّقميّة الحديثة. إلاّ أنّ طبيعة هذا التّواصل بين الصّحفيات والجمهور اليوم أصبح يشوبها تنام لرجع صدى عنيف يأخذ أشكالا مختلفة تعبّر في مجملها عن تهديد للصّحفيّة ولمسيرتها المهنيّة وعن كينونتها كامرأة فاعلة في المجتمع.

ولم تكن الدّراسات السّابقة في علوم الإعلام والاتّصال لتتحدّث عن جمهور عنيف أو جمهور متسلِّط، بقدر ما كانت تكشف لنا فقط عن عدده وتوزيعه الجغرافيّ وفئاته العمريّة وانتظاراته وطبيعة اختياراته لمضامين دون أخرى ونقده أو ولعه بمنتوجات إعلاميّة دون غيرها. ولكنّ انفتاح علوم الإعلام والاتّصال على العلوم الإنسانيّة المجاورة مثل العلوم الاجتماعيّة والعلوم السّياسيّة والقانونيّة والألسنيّة والسّيميائيّة وغيرها، في سياق مقاربة متعدّدة التّخصّصات، مكّن من لفت النّظر إلى صور مستجدّة للجمهور، نُحتت ملامحها على الفضاءات الرّقميّة الحديثة باستعمال تكنولوجيّات المعلومات والذّكاء الاصطناعيّ، وهي صور متسلِّطة تتعسّف على الصّحفيات، وفق ما تثبته عديد التّقارير الدّوليّة.

ولئن حرصت عديد المؤسّسات الإعلاميّة في العالم على تفعيل خطّة الموفّق الإعلاميّ الذي يَنظر في شكاوى الجمهور الموجَّهة للمؤسّسة ضدّ صحافيّيها-صحافياتها، إلاّ أنّ جزءا من الجمهور يبدو وأنّه شقّ طريقه في فضاءات رقميّة مفتوحة يمتزج فيها العامّ بالخاصّ، نحو التّفاعل السّلبيّ وغير الخاضع لمبادئ حرّية الرّأي والتّعبير عند تعامله مع صانِع-ة ومقدِّم-ة الرّسالة الإعلاميّة. ولا طالما كان للجمهور معنى إيجابيّ في عمومه حتّى أنّ الصّحفيّ-ة يتحدّث عنه بلغة التّملّك كأن يقول مثلا "جمهوري"، إلاّ أنّ الجمهور اليوم أصبح منتجا للعنف الرّقميّ الذي يمكن أن يتحوّل إلى عنف ماديّ، يكرّسه ضدّ الصّحفيّين وخاصّة ضدّ الصّحفيات حسب أوجه إجراميّة مختلفة، ولا يحاسَب عنه في كثير من الأحيان. وكيف تُحاسِب المؤسّسة الإعلاميّة جمهورها، وهي التي تستثمر أموالا طائلة لجلب اهتمامه واستقطابه، ولتحقيق تصنيفات متقدّمة في نِسب الجمهور، ولإنجاح استراتيجيّاتها التّنافسيّة في السّوق الإعلاميّة بفضله؟ ولكن، هل يمكن لنا اليوم أن نكشف عن صورة جديدة للجمهور المتابع للميديا وللصّحفيّ أو الصّحفيّة، والذي يحقّق قربا من المؤسّسة الإعلاميّة ومن صحافيّيها-صحافياتها عبر الفضاءات الرّقميّة والتّكنولوجيّات الذّكيّة ليتصرّف بكلّ أريحيّة حتّى أنّه يتجاوز حدود حرّية الرّأي والتّعبير إلى اقتراف جرائم في حقّ المؤسّسة الإعلاميّة وضدّ الصّحفيّ أو الصّحفيّة.

وبالتّالي، وفي سياق المقاربة المنهجيّة لمقالنا الأكاديميّ، فإنّنا نُنزّل إشكاليّة العنف ضدّ النّساء الصّحفيّات في الفضاءات الرّقميّة في خانة دراسات جمهور الإعلام التي ندمجها مع مقاربة النّوع الاجتماعيّ، للبحث في حالات العنف الرّقميّ الذي يمارسه الجمهور ضدّ النّساء الصّحفيات في تونس.

ومنذ أربعة عقود، وُظّفت مقاربة النّوع الاجتماعيّ في العديد من التّخصّصات المعرفيّة العلميّة خاصّة في العلوم الاجتماعيّة والقانونيّة والفلسفيّة، إلخ. وباعتمادنا هذه المقاربة لرصد العنف المسلَّط على الصّحفيات، نُنبّه إلى ما يمكن أن تتعرّض إليه هذه الفئة باعتبارها من الفئات المستضعفة اجتماعيّا وثقافيّا، حيث أنّه من المفترض أن تؤدّي الصّحفية دورها الإنتاجيّ في قطاع الصّحافة دون مسّ من حقوقها أو اعتداء على صحّتها النّفسيّة أو تهديد لسلامتها الجسديّة أو لسلامة المحيطين-ات بها. كما أنّ مقاربة الجمهور ستساعد على كشف الأرضيّة المغذّية لممارسة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات وأشكاله وملامح الجهة المسؤولة عنه، والتي هي الجمهور.

## المنهج والتّقنية وعيّنة المقال الأكاديميّ

يدرس بحثنا باعتماد منهج دراسة الحالة ظاهرة العنف ضدّ الصّحفيات التّونسيّات في الفضاءات الرّقميّة، ويقف على الحالات الفرديّة والجماعيّة لتشخيصها، وذلك عبر تحديد المصادر وتجميع المعلومات التي تُمكّن من فهم العوامل المسبِّبة لحالة العنف في الفضاءات الرّقميّة، ومن التّوصّل إلى نتائج ومعالجات دقيقة. ويتيح التّحليل الكيفيّ لهذه المعطيات تفكيك الصّورة المركّبة لحالات الصّحفيات اللاّتي تعرّضن للعنف الرّقميّ في إطار المحيط الصّحفيّ والاجتماعيّ الذي يتفاعلن فيه. ويتّخذ هذا المقال الأكاديميّ المبنيّ على منهج دراسة الحالة في استخدامه صبغة الدّراسة الاستطلاعيّة التي تُمكّن من إجراء تحليلات لبعض الحالات المثيرة للتّعمّق فيها، بهدف الكشف عن الزّوايا المختلفة في ظاهرة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات التّونسيّات وبلورة الفرضيّات المتعلّقة بهذا المشكل.

ويخضع تمشّي إنجاز هذا المقال الأكاديميّ لمراحل:

**أولاها؛** اختيار الحالات التي تُمثّل المشكلة، والمتعلّقة في بحثنا بصحفيات تونسيّات تعرّضن لعنف رقميّ. ولاختيار عيّنة البحث، اعتمدنا التّقارير الشّهريّة الصّادرة عن وحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة التّابع للنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين والمنشورة على مواقع الواب www.protection.snjt.org، والتي تدوّن جميع الاعتداءات المسلَّطة على الصّحفيّين-ات التّونسيّين-ات مفصَّلة عبر ذكر أسمائهم-هنّ والمؤسّسات الإعلاميّة التي يعملون-يعملنّ بها، مع تحديد طبيعة الاعتداء والجهة المسؤولة عنه. وتنبع عيّنة المقال الأكاديميّ من التّقارير المنشورة في السّنوات الثّلاث الأخيرة. وتراعي العيّنة البحثيّة للمقال التّنوّع في المؤسّسات الإعلاميّة بين عموميّة وخاصّة وجمعياتيّة، والتّنوّع الجغرافيّ الممتدّ من المركز إلى الجهات، وطبيعة الاعتداءات الرّقميّة المسلَّطة على الصّحفيّة. وفيما يلي عيّنة من الصّحفيات اللاّتي تعرّضن للعنف الرّقميّ في الثّلاث سنوات الأخيرة، مبوَّبة حسب المؤسّسة الإعلاميّة، والتّواجد الجغرافيّ، وتاريخ الاعتداء.

| الصّحفيّة | المؤسّسة الإعلاميّة | التّواجد الجغرافيّ | تاريخ الإعتداء |
|---|---|---|---|
| ريم التّريكي | إذاعة نجمة آف آم الخاصّة | سوسة | 19 أوت 2021 |
| إيمان الصّيد | مؤسّسة التّلفزة التّونسيّة العموميّة | تونس العاصمة | 25 ماي 2021 |
| سناء الماجري | قناة التّاسعة الخاصّة | تونس العاصمة | 31 جانفي 2021 |
| نعيمة خليصة | قناة الحوار التّونسيّ الخاصّة | مدنين | 15 جانفي 2021 |
| حنان قيراط | جريدة الصّباح الخاصّة | تونس العاصمة | 31 ديسمبر 2020 |
| لمياء بيوض | مؤسّسة التّلفزة التّونسيّة العموميّة | تونس العاصمة | 22 ديسمبر 2020 |
| مروى الرّقيق | إذاعة الدّيوان الخاصّة | صفاقس | 11 ديسمبر 2020 |
| آمال الرّاشدي | إذاعة الشّباب العموميّة | تونس العاصمة | 01 ديسمبر 2020 |
| فرح بن عمارة | إذاعة إي آف آم الخاصّة | تونس العاصمة | 28 نوفمبر 2020 |
| نادية الرّطيبي | مؤسّسة التّلفزة التّونسيّة العموميّة | القصرين | 29 جويلية و05 أوت 2020 |
| لطيفة لنور | إذاعة أمل الجمعياتيّة | تونس العاصمة | 14 جوان 2020 |
| حنان العبّاسي | مؤسّسة الإذاعة التّونسيّة العموميّة | زغوان | 12 ماي 2020 |
| آمال الشاهد | مؤسّسة التّلفزة التّونسيّة العموميّة | تونس العاصمة | 08 أفريل 2020 |
| فدوى شطورو | مؤسّسة التّلفزة التّونسيّة العموميّة | تونس العاصمة | 06 مارس 2020 |
| بية الزّردي | قناة الحوار التّونسيّ الخاصّة | تونس العاصمة | 23 نوفمبر 2019 |
| بثينة قويعة | الإذاعة الوطنيّة التّونسيّة العموميّة | تونس العاصمة | 01 نوفمبر 2019 |

**ثانيتها؛** تجميع المعلومات وتدقيقها وذلك في ضوء فرضيّة أوّليّة، عبر اعتماد تقنية المقابلات الفرديّة الموجّهة وتحليل المضمون، ومن ثمّة وضع الفرضيّات التي توجّه البحث وتقود إلى استنتاج دقيق.

وتنطلق هذه المرحلة من دراسة حالات الصّحفيات التّونسيات المعنَّفات في الفضاءات الرّقميّة عبر وضع فرضيّة أوّليّة مفادها أنّ المضمون الإعلاميّ الذي تُقدّمه الصّحفيّة للجمهور يُعَدّ عاملا رئيسيّا في تلقّيها ردود فعل عنيفة من قِبل الجمهور الرّقميّ الذي لم يَرق له ما أنتجته الصّحفيّة. ويرتكز العمل التّطبيقيّ على الحديث مع الصّحفيّات الممثَّلات في المقال الأكاديميّ عبر المقابلات الفرديّة بواسطة الهاتف أو اللّقاء المباشر، وعلى تحليل مضمون التّقارير الشّهريّة لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة التّابع للنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين، وكذلك على دراسة ما نُشر من تعاليق سابقة على صفحات شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك". إلاّ أنّ المعطيات التي تمّ تجميعها أفْضت إلى وضع فرضيّتين أُخرتين:

- ليس للجمهور تقاليد في التّعبير الحرّ والموضوعيّ عن الرّأي، وهو بالتّالي يتطرّف أحيانا في آراءه حتّى يصيب المهنيّين-ات في الصّحافة، باعتداءات عنيفة تُخلّف فيهم-هنّ آثارا نفسيّة عميقة.
- يستهدف الجمهور الصّحفيات على أساس النّوع الاجتماعيّ، وهو يقصد تعنيفهنّ في الفضاءات الرّقميّة ليس بسبب أدائهنّ المهنيّ، ولكن لكونه اعتاد التّطاولَ على المرأة عموما ورفْضَ صورة المرأة المشارِكة في الحياة العامّة.

**ثالثتها؛** التّشخيص الأوّليّ للعوامل المغذّية لظاهرة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات التّونسيّات، ويأتي ذلك استنادا إلى فرضيّات البحث التي تمّ وضعها، عبر توضيح صور العنف ضدّ الصّحفيات التّونسيّات في الفضاءات الرّقميّة انطلاقا من حاضرهنّ المهنيّ والمجتمعيّ، والعودة إلى تجاربهنّ السّابقة مع تلك الاعتداءات، لِسبر أغوار أبعاد ظاهرة العنف الرّقميّ إجابة على سؤال رئيسيّ: لماذا يعنِّف الجمهور الصّحفيات في الفضاءات الرّقميّة؟

**رابعتها؛** اقتراح الحلول الممكنة للتّصدّي لظاهرة العنف ضدّ الصّحفيات التّونسيّات، وهي حلول تكون على المدى القصير ثمّ المتوسّط فالطّويل، ذلك أنّه لا بدّ من تظافر جهود الدّولة والمؤسّسات الإعلاميّة والمجتمع والصّحفيات أنفسهنّ لإيقاف نزيف العنف الرّقميّ ضدّهنّ في تونس.

# تعريف المفاهيم

إنّ توظيفنا لمقاربة منهجيّة تُدمج "مقاربة الجمهور" مع "مقاربة النّوع الاجتماعيّ"، يتوقّف بنا أوّلا على تعريف معنى "الجمهور" الذي تقدّمه المقاربات الحديثة للجمهور بأنّه "جمهور الكترونيّ" (E-Audience) و"جمهور عن بعد" (Remote Audience) و"جمهور مشبَّك" (Networked Audience) قادر على التّواجد في كل مكان دون أن يتموقع جغرافيّا (U-Audience)[11]. فالجمهور اليوم، وبفضل تكنولوجيات المعلومات، أصبح "جمهورا نشطا" غير خاضع لمنطق "التّأثّر" أثناء عمليّة التّلقّي وإنّما لمنطق "التّفاعليّة" التي تمكّنه من ممارسة السّلوكيات التي يريدها، والتي اتّخذت منحى موازيا للعنف على الفضاءات الرّقميّة، وفق ما تثبته التّقارير الدّوليّة.

أمّا "النّوعُ الاجتماعيّ" فهو مفهوم استُخدم لإبراز البُعد الاجتماعيّ للهويّة الجنسيّة، ووُظّف هذا المصطلح لأوّل مرّة في الدّراسات النّسويّة من قِبل الأمريكيّة آن أوكلي (Ann Oakley) [12] في سبعينيات القرن الماضي. واستعمل روبرت ستولر (Robert Stoller) في كتابه "الجنس والجنوسة: حول تطوّر الذّكورة والأنوثة" مصطلح "Gender" "للإشارة إلى تعقيدات تلك المناطق الهائلة من السّلوك، والمشاعر، والأفكار، والاستفهامات التي تكون مرتبطة بالجنسين ومع ذلك لا تمتلك الدّلالات البيولوجيّة أساسا"[13]. والنّوع الاجتماعيّ هو "ما نتوقّعه من سمات وسلوكات اجتماعيّة وثقافيّة ونفسيّة، عند الجنسين ينظر إليهما على أنهما ملائمة لأعضاء مجتمع معيّن"[14]. وتُحدِّد هذه السّمات الأدوارَ والسّلوكيّات بالاعتماد على مؤسّسات وآليات التّنشئة الاجتماعيّة التي تختلف باختلاف المجتمعات والثّقافات والسّياقات التّاريخيّة، إلخ. وتُعتمد مقاربة النّوع الاجتماعيّ لتفكيك العلاقات بين النّساء والرجال وتحليل البِنى الاجتماعيّة والثّقافيّة التي تَنتج عنها كلّ والتّقسيمات التّميزيّة بين بالنّساء والرّجال.

ومن بين المفاهيم المرتبطة بأشكال التّمييز القائمة على النوّع الاجتماعيّ نجد مفهوم العنف. وفي هذا المقال الأكاديمي سنخصّ النّظر في مفهوم "العنف الرّقميّ" الذي نوظّف معانيه أحيانا تحت مسمّى "العنف السّيبرنيّ" أو حتّى تسميات أخرى، وسنعمل طيلة المقال على تفكيك أشكاله. وقد وجب كذلك تعريف مختلف مظاهره حتّى يتسنّى لنا استكشافُها في حالات بحثنا وتوصيفُها بدقّة وإدراكُ درجة خطورتها على الصّحفيات.

---

[11] Ubiquitous Audience، مارك وايزر (Mark Weiser)

[12] - Ann Oakley (1972). Sex, Gender and Society. London. Temple Smith.

[13] ديفيد غلوفر وكورا كابلان، الجنوسة، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، سوريّة، 2008، ص 27.

[14] أنتوني غيدنز – فيليب صاتن، مفاهيم أساسيّة في علم الاجتماع، ترجمة محمود الذوّادي، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، بيروت، أكتوبر 2018، ص158.

ففي تقرير صادر سنة 2018 عن العنف عبر الأنترنات، تمّ تعريف العنف ضدّ النّساء عبر الأنترنات على أنّه "أيّ عمل من أعمال العنف ضدّ المرأة تُستخدَم في ارتكابه أو تساعد عليه أو تزيد من حدّته جزئيّا أو كليّا تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات كالهواتف المحمولة والهواتف الذّكيّة أو الأنترنات أو منصّات التّواصل الاجتماعيّ أو البريد الإلكترونيّ والذي يستهدف المرأة لأنّها امرأة أو يؤثّر في النّساء بشكل غير متناسب"[15].

ومن بين المصطلحات المعتمَدة للتّعبير عن الظّاهرة التي هي موضوع بحثنا حول الصّحفيات، هو "العنف الجندريّ الرّقميّ" الذي يُعرّفه المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ بفلسطين في وثيقة له صدرت سنة 2018 حول مناهضة العنف الجندريّ الرّقميّ[16] بأنّه "يستمدُّ أصوله من الاختلال الاجتماعيّ في الأدوار بين الرّجل والمرأة، وتدعمه المفاهيم الاجتماعيّة الأبويّة والسّلطويّة في أيّ مجتمع، وينعكس في العالم الرّقميّ وتكون له أبعاد وعواقب في العالم غير الافتراضيّ". ويَعتبر هذا المركز أنّ "العنف الجندريّ" قائم بالأساس على "النّوع الاجتماعيّ" في إشارة إلى مجموعة من الانتهاكات التي تُرتكب ضدّ جندر النّساء والتي تَنبع من عدم المساواة بين الجنسين. وهو "أيّ عمل من أعمال العنف البدنيّ أو النّفسيّ أو الاجتماعيّ بما في ذلك العنف الجنسيّ والذي تتمّ ممارسته أو التّهديد بممارسته (مثل العنف، أو التّهديد، أو القَسر، أو الاستغلال، أو الخداع، أو التّلاعب بالمفاهيم الثّقافيّة، أو استخدام الأسلحة، أو استغلال الظّروف الاقتصاديّة)".

وعبّرت منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثّقافة اليونسكو في تقريرها الصّادر سنة 2020 بعنوان "العنف ضدّ الصّحفيات عبر الأنترنات: لمحة عن انتشاره وآثاره على الصّعيد العالميّ"[17] عن "العنف الرّقميّ" بعبارتيْ "العنف المرتكَب عبر الأنترنات" أو "الاعتداء عبر الأنترنات". وصنّفت اليونسكو أنواع العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات إلى الإساءة ولغة الكراهية، المضايقة عبر الرّسائل الخاصّة غير المرغوب فيها، التّعرّض للتّهديد بتشويه السّمعة، التّعرّض للتّهديد بالعنف الجسديّ، التّعرّض للتّهديد بالإضرار بالمكانة المهنيّة، التّعرّض للتّهديد بالعنف الجنسيّ، الكشف عن أنشطة المراقبة، والإساءة باستخدام الصوَر. ويمارَس هذا العنف الرّقميّ على شبكات "الفايسبوك"، و"تويتر"، و"إنستاغرام"، و"يوتيوب"، و"واتساب". وتراوحت الجهات المسؤولة عن ممارسة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات حسب تقرير اليونسكو بين الأشخاص المجهولين أو المستترين، ومصادر المعلومات أو جهات الاتّصال، والزّملاء، والمسؤولين الحكوميّين، والسّياسيّين، والمسؤولين أو الموظّفين في أحزاب سياسيّة، والموظّفين في مؤسّسات إعلاميّة منافِسة. وتدور أبرز آثار العنف الرّقميّ المرتكَب ضدّ الصّحفيات في دراسة اليونسكو حول التّدهور النّفسيّ، وفقدان الشّعور بالأمان فيما يتعلّق بالسّلامة الجسدية والحاجة إلى طلب الدّعم الطّبّي أو النّفسيّ، وتشويه السّمعة المهنيّة، والتّغيّب عن العمل خشية التّعرّض لعنف جسديّ بسبب تلقّي

---

[15]- ريم بنعروس. "العنف على الأنترنت: شاشات العار". بوابة "الجوار الأوروبيّ" (2018). (آخر زيارة للموقع يوم 20 ديسمبر 2021).

[16]- "رزمة ورشات مناهضة العنف الجندريّ الرّقميّ". موقع "المركز العربيّ لتطوير الإعلام بفلسطين" (2018). (آخر زيارة للموقع يوم 20 ديسمبر 2021).

[17]- موقع "المركز الدّوليّ للصّحفيّين" (2020) ، ص 5 (آخر زيارة للموقع يوم 14 ديسمبر 2021).

تهديدات عبر الأنترنات. ويتراوح ردّ فعل الصّحفيات في دراسة اليونسكو بين إبلاغ المسؤولين في العمل بالاعتداء، والامتناع لفترة عن التّواجد على الأنترنات، وتعزيز أمنهنّ الجسديّ، أو إزالة توقيعاتهنّ عن أعمالهنّ الصّحفيّة أو حتّى استعمال أسماء مستعارة، وصولا إلى الاستقالة من وظائفهنّ الصّحفيّة أو الانتقال لشَغل وظائف أخرى أو حتّى اعتزال مهنة الصّحافة كلّيّا.

ومع تحوّل المهامّ المهنيّة إلى شبكة الأنترنات بفعل انتشار جائحة كوفيد 19 أو حتّى قبلها، نُقلت عديد السّلوكيات البشريّة السّلبيّة والممارسات المضطهِدة للنّساء أثناء أداء عملهنّ إلى الفضاء الرّقميّ، فنشأت مصطلحات مجدِّدة تروي اعتداءات مستجدّة وعنيفة على صفحات الأنترنات لعلّ من أبرزها وأكثرها رواجا نجد "التّنمّر الإلكترونيّ أو الرّقميّ"، ويعني "كلّ أشكال الإساءة أو الإيذاء موجّهة من فرد إلى فرد آخر أو إلى مجموعة من الأفراد، حيث يستغلّ المتنمّر المواقع الإلكترونيّة كمواقع التّواصل الاجتماعيّ، المنتديات الحواريّة والمدوّنات وغيرها، لتمرير رسائل عدائيّة متعمَّدة شديدة اللّهجة كلّها سبّ وشتم وتجريح وحتّى قذف، يهدف بها تشويه صورة الفرد المتلقّي وإلحاق الأذى به وبنفسيّته تصل إلى حدّ الاكتئاب والانتحار للتخلّص من الابتزاز المتعرَّض له"[18]. ومن بين أنواع "التّنمّر الإلكترونيّ" حسب دراسة نظريّة في الأبعاد والممارسات نجد:

- **الغضب الإلكترونيّ**، والمتمثّل في توجيه رسائل غاضبة إلى الضّحيّة عبر البريد الإلكترونيّ أو تطبيقات التّواصل عن بعد أو حتّى عبر المدوّنات والتّعليقات.
- **التّحرّش الجنسيّ الإلكترونيّ**، وهو "استخدام شبكة الأنترنات في التّواصل مع المرأة بقصد إيذائها والإضرار بها جنسيّا وابتزازها اجتماعيّا .. ويكون رمزيّا لا يحدث فيه انتهاك للجسد"[19].
- **الحوار الإلكترونيّ**، ويتضمّن التّهديد بالأذى والإفراط في الإهانة والقذف عبر الحوار والمحادثات الافتراضيّة.
- **التّحقير الإلكترونيّ**، وهو إرسال لعبارات مهينة ومؤذية وغير حقيقيّة أو ظالمة عن شخص الضّحيّة إلى الآخرين.
- **التّنكّر أو انتحال الشّخصيّة**، ويعني تظاهر المتنمّر بأنّه شخص آخر ويقوم بإرسال رسائل أو منشورات تجعل الشّخص الضّحيّة يبدو سيّئا.
- **الخداع**، وهو محاولة كسب المتنمّر لثقة الشّخص المتنمَّر عليه وإشعاره وإيهامه بالثّقة للحصول على أسراره ومعلوماته الخاصّة ثمّ مشاركتها مع أشخاص آخرين أو نشرها على شبكة الأنترنات.
- **انتهاك الخصوصيّة**، وفيه كشف لمعلومات حسّاسة وخاصّة بالمتنمَّر عليه دون الحصول على موافقته بهدف إحراجه وإزعاجه وإذلاله، وذلك عبر إرسال أو نشر تدوينات أو تسجيلات تشتمل على معلومات أو رسائل أو صور خاصّة بالضّحيّة.

---

[18]- حياة شرارة ومليكة حاسي. "التّنمرّ الالكترونيّ: دراسة نظريّة في الأبعاد والممارسات" (2019). في موقع (آخر زيارة للموقع يوم 20 ديسمبر 2021)

[19]- "التّحرّش الجنسيّ الإلكترونيّ: دراسة في الأنماط والدّوافع" (2018). في موقع (آخر زيارة للموقع يوم 20 ديسمبر 2021).

- **الإقصاء**، وهو استبعاد واستثناء للضّحيّة وفيه يقوم المتنمّر بكلّ المحاولات لطرد المتنمَّر عليه من الفضاءات الافتراضيّة وحثّ الآخرين على فعل ذلك، لا لشيء إلاّ لممارسة القوّة على الضّحيّة أو للتّنكيل بها.
- **المطارَدة**، وهي "ملاحقة المتنمّر الشّخص المستهدَف عبر الأنترنات، ويشمل ذلك مراقبته وإرسال تهديدات واتّهامات باطلة قد تصل إلى متابعته في العالم الحقيقيّ وإلحاق الأذى الجسديّ به"[20].
- **التّصيّد**، ويتمثّل في نشر تعليقات مزعجة أو شتائم للآخرين بشكل متعمَّد عبر شبكة الأنترنات بقصد الإضرار بهم واستفزازهم لحملهم على الرّدّ بالطّريقة المسيئة نفسها.

وتبقى هذه الأمثلة بعض من الجرائم الأخرى التي يمكن أن تتعرّض لها الصّحفيّات في الفضاء السّيبرنيّ.

# الواقع العالميّ للعنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات

إنّ التفاتنا إلى حقيقة ما يجري في العالم من جرائم تهدّد سلامة النّساء الصّحفيات من شأنه أن يعكس لنا عمق المشكل، وأن يساعدنا كذلك على فهم درجة خطورة تفشّي ظاهرة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيّات التّونسيّات مقارنة بما يجري في العالم.

ولعلّ من أبرز الأمثلة في العالم حالة الصّحفيّة الأمريكيّة فيلبّينيّة الأصل ماريا ريسا المتحصّلة على جائزة اليونسكو العالميّة لحرّية الصّحافة لعام 2021 التي تواجه تهديدات خطيرة بالاغتصاب والقتل بدأت منذ 2016. وهي تتعرّض دائما للتّعليقات الرّقميّة المسيئة والعنصريّة والتّشهير، وللمسّ من كرامتها والتّشكيك في مصداقيّتها، وللاتّهام بترويج الأخبار الكاذبة. وقد تمّ إيقافها واحتجازها لمرّات، إضافة إلى مواجهتها لعديد القضايا التي يمكن أن تزجّ بها في السّجن.

وتتحدّث التّقارير عن أنّ بعض الهجمات ضدّ ريسا هي من تدبير الدّولة، ويغذّيها خطاب الرّئيس الفلبّينيّ والمدوّنون والمؤثّرون المؤيّدون له، حيث ذكر رئيس الفريق القانونيّ الدّوليّ المدافع عن ريسا أنّ "السّلطات تشوّه سمعتها، وساعد الرّئيس الفلبّينيّ رودريغو دوتيرتي في زيادة الهجمات الإلكترونيّة ضدّها .. كما أنّ الإساءة عبر الأنترنت تدفع السّلطات إلى المزيد من الاضطهاد بحقّ ريسا، فهناك علاقة تكافليّة بين الإساءة التي تتعرّض لها ريسا عبر الأنترنت والتّقدّم في المضايقات القانونيّة على أرض الواقع"[21].

وتَعتبر هذه الصّحفيّة أنّ أفضل طريقة لوقف الهجمات الإلكترونيّة ضدّ الصّحفيات تتمثّل في محاسبة المنصّات الرّقميّة التي تسمح بذلك، محمّلة المسؤوليّة للمشرفين-ات عنها في التّسامح مع منفّذي الهجمات الإلكترونيّة التي غيّرت مجرى حياتها بطرق مختلفة.

---

[20]- "ما هو التّنمّر الإلكترونيّ" (2021). في موقع https://mawdoo3.com (آخر زيارة للموقع يوم 20 ديسمبر 2021).

[21]- "دراسة جديدة تكشف العنف الذي تعرّضت له ماريا ريسا عبر الإنترنت". موقع "شبكة الصّحفيّين الدّوليّين". (آخر زيارة للموقع يوم 20 ديسمبر 2021).

# نتائج تحليل العيّنة

يتوزّع هذا الباب من المقال الأكاديميّ حول حالة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس على ثلاثة أقسام يُخصَّص أوّلها لتوصيف زوايا صورة الاعتداءات عبر الأنترنات على الصّحفيات التّونسيّات، وثانيها للتّمعّن العوامل المؤدّية لتفشّي هذه الظاهرة، للتّفكير لاحقا في الحلول الممكنة للتّصدّي لها.

## صورة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس

لا تنفصل الصّحفيّة مهنيّا عن المؤسّسة الإعلاميّة العاملة بها، فهي تعيش معها تفاصيلها اليوميّة. وقد وجب علينا البحث أوّلا في طبيعة العنف الرّقميّ المرتكَب ضدّ عيّنة من هذه المؤسّسات لفهم ما يمكن أن تواجهه الصّحفيّة من عنف جماعيّ تكون له آثاره السّلبيّة عليها أيضا.

### العنف الرّقميّ يستهدف المؤسّسات الإعلاميّة ويضرّ بالصّحفيّة

لطالما تضرّرت الصّحفيات التّونسيّات من عديد الحملات الرّقميّة المناهِضة للمؤسّسات الإعلاميّة التي يشتغلن بها، كما اضطررن لمعايشة كلّ تلك المواقف الصّعبة التي مرّت بها مؤسّساتهنّ المهنيّة، ولمواجهة عديد الجرائم الرّقميّة في حقّهنّ.

ففي الخامس والعشرين من شهر جويلية 2021[22]، تاريخ إعلان الرّئيس قيس سعيّد تجميد عمل المؤسّسة البرلمانيّة واتّخاذ تدابير استثنائيّة في البلاد، نظّم أنصاره في ولايات تونس الكبرى على عديد الصّفحات الاجتماعيّة على شبكة "الفايسبوك" حملة تحريض ضدّ قناة "الجزيرة" الإخباريّة العربيّة في دولة قطر تواصلت إلى موفّى شهر جويلية، تناقلوا فيها عناوين الأخبار الخاصّة بالقناة وتسجيلات الفيديو للمراسَلات المباشرة من تونس واتّهموها بالعمالة وخدمة أجندات أجنبيّة. وكانت المراسِلة الميدانيّة للقناة في تونس ميساء الفطناسي[23] قد حصدت حصيلة لافتة من التّعليقات المهينة والمسيئة من بينها "ما عندها ما تعمل هالمذيعة الصّنم هاذي كان شادّه تونس تونس 😂😒 شوف حاجة أخرى أحكي فيها... وهف"، وأيضا "قلّك ميساء تسلّفت تاليفون باش تنجّم تعمل المكالمة هاذي مبعد ما الشّرطة نحّاتلهم كلّ شيء مساكن الرّخس 😂"، وكذلك "كلّ تونسيّ يشتغل في الجزيرة ليس له من الوطنيّة شيء"، وغيرها من آلاف التّعليقات السّلبيّة الأخرى.

---

22- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (جويلية 2021) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

23- "آخر التطورات مع مراسلة الجزيرة في تونس ميساء الفطناسي". فيديو قناة "الجزيرة" (27 جويلية 2021) (آخر زيارة للفيديو يوم 22 ديسمبر 2021).

كما طال إذاعة المنستير في غرّة ديسمبر 2020[24] حملة تحريض رقميّة شنّها نشطاء على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك"، على إثر تطرّق برنامج "الرّأي والرّأي المخالِف" على أثير الإذاعة إلى "إمكانيّة تدخّل الجيش الوطنيّ لفضّ الاعتصامات في البلاد"، وهو نقاش تطوّر من قِبل مقدِّمة البرنامج الإعلاميّة علياء رحيم إلى "الدّعوة إلى التّدخّل العسكريّ" استنادا إلى تجارب مقارنة. وتعرّض الصّحفيّون-ات العاملون بهذه المؤسّسة الإعلاميّة إلى حملة سبّ وشتم وتحريض رقميّ من قِبل عديد الفاعلين-ات السّياسيّين-ات والمواطنين-ات، وخاصّة مقدِّمة البرنامج علياء رحيم التي تمّ إيقافها عن العمل هي ومديرة الإذاعة ليليا بن الشّيخ ومسؤول البرمجة ومساعدها. وتهاطلت التّعليقات الرّقميّة بشأن موضوع الحصّة، ووُجّهت للإذاعة عديد الاتّهامات والتّهديدات والشّتائم، وخاصّة لمقدِّمة الحصّة الإذاعيّة علياء رحيم التي من بين ما قيل فيها على صفحة الإذاعة التّونسيّة[25] على "الفايسبوك" "سمعتها والله المذيعة تشجّع في الانقلاب وزيد تحكي باسم الشّعب الإيقاف شويّة فيها".

وعبْر هذه العيّنة المصغّرة لمؤسّسات إعلاميّة تعرّضت للعنف عبر شبكة الأنترنات، فإنّه يمكننا استنتاج فكرة أوّلية عن طبيعة هذا العنف ألا وهي ارتكابه عبر حملات منظَّمة وممنهجة وعن طريق صفحات من المحتمل أن تكون مدفوعة الأجر يعبَّر عنها من قِبل التّونسيّين-ات بـ"الذّباب الأزرق". وتنطلق هذه الحملات بصفة مقصودة، ثمّ يتبنّاها بصفة تلقائيّة الأفراد والجماعات والهياكل المتواجدة على شبكة "الفايسبوك" والحاملون-ات للموقف نفسه، ممّا يزيد من رواج الحملة وانتشارها عبر الآلاف من التّعليقات والمشارَكات الحاملة للأسماء الحقيقيّة لأصحابها أو لأسماء أخرى مستعارة ومتنكّرة في ثوب شخصيّات وهميّة. وإنّ هذا العنف الرقميّ الذي تواجهه المؤسّسة الإعلاميّة على خلفيّة أسباب مهنيّة بالأساس، يترك آثاره في الصّحفيّات اللاّتي يصيبهنّ أيضا كمّ من الشّتائم والإهانات والتّهديدات التي تستفزّ مشاعرهنّ وتستهدف عملهنّ.

## العنف الرّقميّ يستهدف الصّحفيّات

لِكشف صورة العنف الرّقميّ الذي يتمّ ارتكابه ضدّ الصّحفيات في تونس، فإنّنا نعود إلى الفرضيّات الرّئيسيّة لمقالنا الأكاديميّ هذا، والتي على أساسها نبوّب النّتائج التي توصّلنا إليها، ذلك أنّ المضمون الإعلاميّ يمثّل إحدى المنطلقات التي يعتمدها الجمهور في ممارسة العنف ضد الصّحفيّات عبر الأنترنات؛ كما أنّ ثقافة العنف السّائدة في المجتمع تُحرّك الجمهور ضدّ الصّحفيات؛ في حين يعنِّف الجمهور الصّحفيّةَ على أساس نوعها الاجتماعيّ.

---

[24]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (ديسمبر 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

[25]- منشور للإذاعة التّونسيّة بتاريخ 01 ديسمبر 2020. (آخر زيارة للصّفحة يوم 22 ديسمبر 2021).

**الجمهور يسلّط عنفا رقميّا ضدّ الصّحفيات استنادا إلى المضمون الإعلاميّ**

غالبا يكون المضمون الإعلاميّ منطلقا لممارسة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس، إذا لم نَقل إنّه من الأسباب الرّئيسيّة وراء ارتكاب عديد الجرائم ضدّهنّ.

فقد شنّ نشطاء-ناشطات على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" حملة ضدّ الصّحفيّة بإذاعة "إي آف آم" الخاصّة فرح بن عمارة بتاريخ 28 نوفمبر 2020[26]، وذلك على إثر نشر القناة التّلفزيّة الخاصّة "التّاسعة" ومضة حول حضورها في برنامج "ديما لاباس" حول المواضيع الاجتماعيّة والجنسيّة التي تطرحها في برنامجها. وفور نشر الومضة الدّعائيّة للحلقة، عمد نشطاء-ناشطات شبكة التّواصل الاجتماعيّ إلى سبّ الصّحفيّة وشتمها وتشويهها، ثمّ نسبوا إليها كلاما لم تقله في البرنامج، حسب ما ذكرته وحدة الرصد التّابعة بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين في تقريرها.

وبثّت القناة التّلفزيّة العموميّة الوطنيّة الأولى تقريرا حول "شبهة فساد في عمليّة صيانة دار المسنّين بالقصرين"، ممّا دفع نشطاء-ناشطات على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" إلى شنّ حملة سبّ وشتم وتحريض بتاريخ 29 جويلية 2020[27] على الصّحفيّة نادية الرّطيبي مراسلة مؤسّسة التّلفزة التّونسيّة بالقصرين، واتّهموها بإخفاء معلومات. كما تعرّضت هذه الصّحفيّة مجدَّدا إلى التّهديد المباشر والهرسلة من قِبل مجموعة من الأشخاص بتاريخ 05 أوت 2020، على خلفيّة احتجاجها على هذه الحملة التي تستهدفها، حيث تنقّل أحد المشرفين على بعض صفحات موقع التّواصل الاجتماعي "فايسبوك" رفقة 15 شخصا إلى الحيّ الذي تقيم فيه الصّحفيّة وعمل على تهديد زوجها، مؤكّدا أنّه سيواصل التّشهير بها على شبكة "الفايسبوك"، حسب ما قالته الصّحفيّة في مقابلتنا معها. وقاد المعتدي حملة تشهير استهدفت الصّحفيّة نادية الرّطيبي، متّهما إيّاها بـ"التّغطية على الفساد"، كما نَشر هذه الاتّهامات على أكثر من 5 صفحات "فايسبوك" تسبّبت في حملة سبّ وشتم استهدفتها، ممّا دفع بالصّحفيّة إلى تقديم شكاية ضدّ المعتدي لدى مركز الأمن بالقصرين. وأبلغت الصّحفيّة نادية الرّطيبي الجهات النّقابيّة المهنيّة بما جدّ لها وبقيت في تواصل معها للمتابعة، في حين لم تُبد المؤسّسة التي تشتغل معها أيّه ردّة فعل تجاه المسألة. كما رَفعت قضيّة في الغرض لمحاسبة المعتدي، إلاّ أنّ الحكم لم يَصدر إلى حدود إجراء المقابلة معها في ديسمبر 2021. وخلّفت لها هذه الحادثة آثارا نفسيّة عميقة في البداية، خاصّة وأنّ الأمر أحدث بلبلة في الحيّ الذي تقطنه حيث قال لها البعض "شدّ دارك خير".

---

[26]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (نوفمبر 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

[27]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (جويلية 2020 وأوت 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

وطال الصّحفيّة بإذاعة "أمل" الجمعياتيّة لطيفة لنوَر اعتداءات لفظيّة على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" بتاريخ 14 جوان 2020[28]، من قِبل مواطنين-ات تعمّدوا القيام بقذف رقميّ علنيّ للصّحفيّة إثر تغطيتها للحراك السّياسيّ الذي انتظم أمام مقرّ مجلس نوّاب الشّعب بتونس العاصمة، حيث قامت إحدى النّاشطات على هذه الشّبكة بمشاركة صورة الصّحفيّة خلال التّغطية الميدانيّة وعملت على الاستهزاء بشكلها واتّهمتها بخدمة أجندات سياسيّة ووصفتها بنعوت مسيئة. وقد تمّ تناقل الصّورة ومشاركتها على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك"، إلاّ أنّ المعتدية تقدّمت إثر ذلك باعتذار للصّحفيّة. وبعد هذه الحادثة، وتحديدا في 17 ديسمبر 2020، شنّت صفحات فايسبوكية تابعة لـ / نُسبت للنّقابات الأمنيّة حملة عنف رقميّ ضدّ لطيفة لنوَر على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" إثر تغطيتها لمسيرة بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة وَصفت فيها حقيقة ما يجري في مراسلة مباشرة، وهو ما شكّكت فيه هذه الصّفحات، وفق ما أكّدته الصّحفية في مقابلتنا معها. ولم تتقدّم الصّحفيّة بشكوى لدى القضاء لقناعتها المسبقة بأنّ هذه المساعي لن تؤدّي إلى نتيجة عمليّة في تونس اليوم. ومع ذلك، فقد تضامنت معها مؤسّستها الإعلاميّة وخَصّصت حصّة إذاعيّة صباحيّة كاملة للتّنديد بالاعتداءات المتكرّرة عليها. وإنّ هذه الهجمات السّيبرنيّة تزعجها وتسبّب لها قلقا خاصّة عند اطّلاع أفراد عائلتها على ما يُكتب عنها من قِبل نشطاء-ناشطات "الفايسبوك"، حتّى أنّ ابنها طلب منها التّوقّف عن ممارسة مهنة الصّحافة، ولكنّها رفضت ذلك.

وفي ولاية زغوان، اتّهم-ت بعض متساكني-ات بئر مشارقة الصّحفيّة حنان العبّاسي مراسلة مؤسّسة الإذاعة التّونسيّة العموميّة بنقل خبر عبر إذاعة المنستير عن حالة تسيّب وعدم التزام بعض المحلاّت بالتّوقيت القانونيّ للغلق المفروض بحكم حالتيْ الطّوارئ والحجر الصحّيّ في البلاد. وكانت الصّحفيّة نقلت خبرا على أثير الإذاعة الوطنيّة قبل يوم عن الوضع في السّوق البلديّ بزغوان، في الوقت الذي روّج فيه بعض المواطنين-ات نقلها لخبر زائف. وتسبّب الأمر في تعرّضها إلى عمليّة هرسلة وتشهير من بعض المواطنين-ات على شبكة التّواصل الاجتماعي "فايسبوك" بتاريخ 12 ماي 2020[29]، بينما نشرت صفحة "بئر مشارقة" على هذا الموقع تدوينة ندّدت فيها بالادعاءات الكاذبة ضدّ للصّحفية حنان العبّاسي والمسيئة لها. وأبلغت الصّحفيّة الجهات النّقابيّة المهنيّة بالعنف الذي تتعرّض له، إلاّ أنّها رفضت مساعدتها لها برفع قضيّة ضدّ المعتدين-ات باعتبار أنّهم ينتمون للمنطقة التي تقطنها وكذلك خوفا من التّعرّض لاعتداءات جسديّة. كما أبلغت الصّحفيّة بما جدّ مديرة إذاعة المنستير التي اتّصلت بوالي زغوان طلبا لحمايتها، في حين حرصت الصّحفيّة على تصحيح الأخبار الزّائفة عبر نشر فيديوهات وتسجيلات لإثبات حقيقة ما قالته على أثير الإذاعة. وحسب روايتها، فقد واجهت حنان العبّاسي في البداية قلقا نفسيّا كبيرا

---

[28]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (جوان 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

[29]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (ماي 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

وحتّى خوفا من تصعيد الغضب الشّعبيّ ضدّها، إلاّ أنّها لقيت مساندة زملائها-زميلاتها الذين أخبروها أنّ مهنة الصّحافة تستوجب منها صمودا كبيرا، وهي التي لا تزال في بداية مسارها المهنيّ.

وتهجّم روّاد شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" على الصّحفيّة بالقناة التّلفزيّة العموميّة الوطنيّة الأولى آمال الشّاهد، إثر بثّ حلقة برنامج "الوطنيّة تعطيك الصّحيح" ليوم 08 أفريل 2020[30]، والتي استضافت فيها وزير التّربية محمّد الحامدي، حيث اقترحت على الوزارة مساعدة التّلاميذ الفاقدين للإمكانيّات الرّقميّة، بأن تقوم بطباعة الدّروس والتّمارين وترسلَها لهم في منازلهم بمساعدة البريد التّونسيّ الذي نجح سابقا في فترة الحجر الصّحيّ في البلاد في إيصال الجرايات إلى المسنّين في منازلهم. ويأتي هذا المقترح في سياق دعم الصّحفيّة لمبدئ تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع التلاميذ، إلاّ أنّ بعض ممتهني-ات التّعليم والمواطنين-ات أخرجوا كلامها من سياقه وشنّوا ضدّها حملة من السّبّ والشتم على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك". ورَفعت الصّحفيّة -مرفوقة بمحامي النّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين- شكوى لدى فرقة مكافحة الجرائم الالكترونيّة بالعوينة، إلاّ أنّها لم تتمكّن من الحصول على رقم الشّكاية لمتابعتها، كما لم تتمّ دعوتها للاستماع إليها. وخلّفت هذه الحملة التي تواصلت ثلاثة أيّام شعورا بالغضب لدى الصّحفيّة، في حين استُنزفت جهودها في القيام بمعاينة التّعليقات بالاستعانة بعدل منفّذ وبتقديم الشّكوى. وإثر انتهاء الحملة، نَشر النّاشط السّياسيّ ثامر بديدة صورة الصّحفيّة آمال الشّاهد مع وزير الفلاحة السّابق سمير بالطّيّب في إحدى استضافاتها له في الإستوديو التّلفزيّ، في خبر معنوَن حول القبض عليه رفقة عشيقته، وهو ما أدّى الي استهدافها وتشويه سمعتها من جديد. ولكن وبعد قيام الصّحفيّة بالتّوضيح، حذف المعتدي تلك الصورة واعتذر متعلّلا بالخطأ، ولكنّها كانت قد عاينتها بالاستعانة بعدل منفّذ ورفعت شكاية في الغرض لم تُفض إلى اليوم إلى نتيجة، وفق تصريحاتها أثناء مقابلتنا معها. واعتزمت المؤسّسة التي تعمل بها الصّحفيّة تقديم شكوى قضائيّة، إلاّ أنّ المحامي الذي تمّ تكليفه بالملفّ توفيّ، ولم يتمّ استبداله بمحام آخر.

### ثقافة العنف السّائدة في المجتمع تُحرّك الجمهور ضدّ الصّحفيات

ساهمت ثقافة العنف السّائدة في المجتمع بشكل كبير في تعنيف الصّحفيّات التّونسيّات في الفضاءات الرّقميّة، ذلك أنّ عدم التّحلّي بمبادئ حرّية الرّأي والتّعبير وقيم التّسامح والاختلاف والتّنوّع الثّقافيّ كان في أكثر من مرّة سببا في مهاجمة عدد من الصّحفيّات على آرائهنّ الخاصّة ومواقفهنّ من بعض المسائل ذات الصّبغة العامّة.

---

30- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (أفريل 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

فقد تعرّضت الصّحفيّة بقناة "التّاسعة" الخاصّة سناء الماجري بتاريخ 31 جانفي 2021[31] للتّهديد والسّبّ بعبارات نابية من قِبل مجموعة من الأمنيّين ضمن رسائل خاصّة على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك". كما تضمّنت الرّسائل تهديدا باستعمال السّلطة من قِبل الأمنيّين للقيام بأعمال انتقاميّة في حقّ الصّحفيّة، حسب ما ورد في تقرير وحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين.

وتمّ تهديد الصّحفيّة بجريدة "الصّباح" حنان قيراط بتاريخ 31 ديسمبر 2020[32]، حيث تلقّت رسائل سبّ وشتم على حسابها على موقع التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" من أحد متابعي إذاعة خاصّة، على خلفيّة تعليقها على أحد المحتويات المنشورة على صفحة الإذاعة. وكانت الصحفيّة علّقت على خبر يخصّ مكافحة الفساد، مشدِّدة على الدّور الأساسيّ للإعلام في مكافحة الفساد وضرورة رفع الحصانة على من اعتبرتهم "فاسدين في البرلمان"، وهو ما أثار حفيظة أحد متابعي الصّفحة الذي وجّه لها كلاما خادشا للحياء وسبّا وشتما يستوجب عقابا جزائيّا، حسب ما أكّدته في مقابلتنا معها. وكانت الصّحفيّة اتّصلت بالجهات النّقابيّة المهنيّة فور الاعتداء عليها لإبلاغها بما حصل، ولكنّها رفضت مقترحها لرفع قضيّة ضدّ المعتدي كما أنّها لم تُعلم مؤسّستها الإعلاميّة بالاعتداء، حرصا من الصّحفيّة على تطويق المشكل حتّى لا يصل إلى مسامع أفراد عائلتها باعتبار أنّ الاعتداء كان مسيئا جدّا لها، وكذلك حتّى لا يتحوّل إلى اعتداء جسديّ عليها باعتبار أنّ المعتدي يقطن في الجهة التي تسكنها هي. وكان لهذه الحادثة أثر نفسيّ عميق عليها جعلها تحت تأثير الصّدمة إلى حدود إجراء المقابلة معها في موفّى ديسمبر 2021، وهو ما دفعها إلى الامتناع عن كتابة أيّ تعليق كان على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" خاصّة فيما يتعلّق بالمجال السّياسيّ.

وتعرّضت الصّحفيّة بمؤسّسة التّلفزة التّونسيّة لمياء بيوّض بتاريخ 22 ديسمبر 2020[33] للعنف الرّقميّ، حيث تلقّت رسائل مهينة على حسابها على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" من حسابات وهميّة مختلفة، على خلفيّة إبدائها الرّأي في محتويات إعلاميّة لزملائها-زميلاتها بالمؤسّسة. وتضمّنت هذه الرّسائل سبّا وشتما ومسّا من الكرامة الإنسانيّة ومن السّمعة. وفي الحقيقة، بدأت هذه الحملة ضدّها منذ سنة 2019، إلاّ أنّها لم تتّصل بالجهات النّقابيّة المهنيّة إلاّ في موفّى ديسمبر 2020، حيث تمّ التّعهّد لها بمساعدتها على رفع شكوى قضائيّة، إلاّ أنّ ذلك لم يتمّ. وتتواصل هذه الحملة ضدّ الصّحفيّة إلى تاريخ إجراء المقابلة معها في أواخر ديسمبر 2021، وهو أمر لا تعلمه إدارة مؤسّستها، في حين يتابعه معها زملاؤها-زميلاتها المقرّبون-ات. وخلّفت هذه الحملة الرّقميّة المنظّمة آثارا نفسيّة عميقة عليها، حيث تتلقّى دوريّا رسائل من حسابات وهميّة يبدو أنّها لامرأة، تتطرّق إلى الزّوايا الدّقيقة من حياتها الشّخصيّة،

---

[31]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (جانفي 2021) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

[32]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (ديسمبر 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

[33]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (ديسمبر 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

ممّا دفعها إلى الابتعاد عن التّقديم المباشر للبرامج التّلفزيّة وإلى الإشراف على القيام بعمل آخر بعيد عن تخصّصها في مجال الصّحافة، لا لشيء إلاّ لتتحصّل على أجرها الماليّ موفىّ كلّ شهر، وحتّى تضمن راحتها النّفسيّة وسلامة صحّتها التي تأثّرت كبيرا، ولكي تخرج من حالة الحزن العميق التي لا تزال تعيشها، وفق ما أفادتنا به في مقابلتنا معها.

كما طال الصّحفيّة مروى الرّقيق بإذاعة "الدّيوان" الخاصّة بصفاقس بتاريخ 11 ديسمبر 2020[34] تهديد من أحد أنصار حزب سياسيّ، بسبب انتقادها لرأي رئيس كتلة نيابيّة حول حلّ البرلمان، ذلك أنّه وفور نشر الصّحفيّة تعليقا على رأي رئيس الكتلة النّيابيّة عمد المعتدي إلى انتقادها الشّديد، وعند ردّها عليه، توجّه إليها برسالة خاصّة على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" يتوعّدها بأنّه سيفاجئها بالرّدّ على ما قالته وبأنّها لن تمرّ بسهولة، حسب تعبيرها في المقابلة معها. وأبلغت الصّحفيّة على الفور رئيس التّحرير بمؤسّستها الإعلاميّة والجهات النّقابيّة المهنيّة كذلك، إلاّ أنّها لم تَرفع قضيّة في الغرض. وتواصلت الحملة الممنهَجة ضدّها على امتداد أسبوع واضب فيه المعتدي، وهو إعلاميّ بقناة "الإنسان"، على نشر صورها مقترنة بتعليقات مسيئة في عديد الصّفحات التي يبدو وأنّها موالية لحركة النّهضة وائتلاف الكرامة. وانخرط العديد من النّاشطين-ات على هذه الصّفحات في كتابة تعليقات مهينة ومستفزّة، ممّا أثّر نفسيّا على الصّحفيّة التي لم تكن تُبال بالأمر في البداية، إلّا أنّها أصبحت بعد ذلك تخشى الاعتداءات الجسديّة عليها وعلى أفراد عائلتها. ولكنّ هذه التّجربة الصّعبة لم تُثنها عن مواصلة عملها بكلّ ثقة، وإبدائها لآرائها بكلّ حرّية.

وكانت الصّحفيّة بالإذاعة الوطنيّة التّابعة لمؤسّسة الإذاعة التّونسيّة العموميّة بثينة قويعة محور حملة تشهير بتاريخ غرّة نوفمبر 2019[35]، على خلفيّة إبدائها الرّأي في أداء رئيس الجمهوريّة قيس سعيّد. فقد تداولت صفحات موالية له على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" تدوينات شتم وثلب وُجّهت للصّحفيّة. كما هدّدها المعتدون باستهداف عائلتها للضّغط عليها من أجل إجبارها على تغيير رأيها في رئيس الجمهوريّة وتقديم الاعتذار له. وفي الحقيقة، فإنّ الصّحفيّة بثينة قويعة تواجه حملات عنف رقميّ ممنهجة منذ سنة 2011 بسبب آرائها المنتقدة لأحد الأحزاب السّياسيّة والتي تنشرها على حسابها الخاصّ على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك". وحسب ما أفادتنا به المستجوَبة في مقابلتنا معها، قام أنصار هيئة الحقيقة والكرامة في سنة 2013 بفتح حساب وهميّ باسمها يدّعون فيه أنّها تشتم أحد شهداء الثّورة، ممّا دفعها لرفع قضيّة في الغرض لم تصل إلى نتيجة إلى حدود إجراء المقابلة معها في موفّى ديسمبر 2021. كما عرّضتها النّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين إلى حملة للتّشهير باعتداءات جسديّة، حيث ذكرتها لجنة أخلاقيّات المهنة بالاسم في أحد بياناتها على إثر رأي عبّرت عنه في تدوينة رقميّة تخصّ النائبة حليمة المعالج، ممّا دفع وزارة الدّاخليّة للاتّصال بها وإعلامها بأنّها مهدَّدة. وتتعرّض الصّحفيّة منذ سنوات إلى

---

[34]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (ديسمبر 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

[35]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (نوفمبر 2019) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

سبّ وشتم وألفاظ نابية وتحريض ضدّها حتّى في المساجد، وتدور التّوصيفات المسيئة لها حول عمرها وجنسها حيث كثيرا ما يصفونها بـ"العزوزة". وخلّفت فيها هذه الهجومات الرّقميّة آثارا نفسيّة آلمتها كثيرا وأجبرتها على عدم مغادرة المنزل والتّغيّب عن العمل لفترات طويلة، كما واجهت ضغوطات من أفراد عائلتها الذين رفضوا مثلا نشرها لصورهم حلى حسابها الخاصّ على "الفايسبوك" حتّى لا يتعرّضوا للاعتداء. إلاّ أنّ ما تعيشة بثينة قويعة من صعوبات لم يؤثّر على الأسلوب المهنيّ لأداء عملها.

**الجمهور يعنّف الصّحفيّة على أساس نوعها الاجتماعيّ**

يستمدّ العنف الرّقمّي جذوره التّقليديّة من العنف القائم في المجتمع على أساس "الجندر" أو النّوع الاجتماعيّ الذي غالبا ما تواجه فيه النّساء تهديدات تمسّ من كرامتهنّ وسلامتهنّ. والصّحفيات اللاّتي أجدن النّفاذ إلى الفضاء العموميّ بفعل نجاحاتهنّ المهنيّة، يُواجهن أيضا مثل باقي الشّابّات والنّساء عبر شبكة الأنترنات عنفا رقميّا قائما على النّوع الاجتماعيّ.

فقد كانت الصّحفيّة ريم التّريكي بإذاعة "نجمة آف آم" الخاصّة بسوسة عرضة للتّنمّر بتاريخ 19 أوت 2021[36] من قِبل نشطاء-ات على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك"، على خلفيّة ارتدائها للحجاب. وكان مشاهدون للبثّ المباشر لبرنامج "نجمة صباح" على صفحة الإذاعة على شبكة "الفايسبوك" وصفوا الصّحفيّة في أكثر من مناسبة بأنّها ترتدي "لباسا أفغانيّا طالبانيّا"، ونعتوها بأنّها "نهضويّة" على خلفيّة ارتدائها للحجاب، حسب التّصريحات التي أفادتنا بها في مقابلتنا معها. وأعلمت الصّحفيّة الجهات النّقابيّة المهنيّة بما تواجهه من اعتداء واستعدّت لرفع قضيّة إلاّ أنّ المشاغل المهنيّة حالت دون استكمال المساعي، في حين تضامنت معها مؤسّستها الإعلاميّة ورفعت قضيّة ضدّ المعتدي الرّئيسيّ الذي يكتب ضدّها تعليقات على صفحة الإذاعة من حسابه الخاصّ فيها الكثير من التّنمّر بسبب ارتدائها للحجاب. إلاّ أنّه وبمعاودته الكَرّة في النّصف الأخير من شهر ديسمبر 2021، أعلمه زملاؤها بالإذاعة أنّه تمّ رفع جريمته للقضاء فعَدَل عن ممارساته. ولم تكن ريم التّريكي تُبال بهذا التّنمّر الرّقميّ في البداية مبرّرة ذلك بأنّها صحفيّة معروفة في الجهة، إلاّ أنّه وبتكرار الممارسات أصبحت منزعجة نفسيّا. وتواجِه إحدى زميلاتها بالإذاعة المشكل نفسه، كما تتعرّض صحفيات أخريات في إذاعات مثل "موزاييك" إلى التّنمّر الرّقميّ بسبب ارتداء الحجاب، ويُتّهمن بانتمائهنّ إلى حركة النّهضة وبأنّهن غير مهنيات في متابعة الأخبار السّياسيّة. وفي سياق التّنمّر الرّقميّ بسب ارتداء الحجاب، تعرّضت إحدى صحفيّات التّلفزيون في تونس إلى حملة تشويه هاجمها فيها نشطاء-ات ومواطنون-ات على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" بسبب خلعها للحجاب، إلاّ أنّها رفضت إدراج بياناتها في هذا المقال الأكاديميّ.

---

[36]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (أوت 2021) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

وتمكّن مجهول من اختراق حساب الصّحفيّة بمؤسّسة التّلفزة التّونسيّة العموميّة إيمان الصّيد على موقع التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" بتاريخ 25 ماي 2021[37]، وهو حساب مهنيّ تعتمده الصّحفيّة للاتّصال بزملائها-زميلاتها ومصادر معلوماتها. وعمد المخترِق إلى إرسال محتويات "خادشة للحياء" من حسابها إلى مجموعة من زملائها الصّحفيّين والصّحفيّات وعدّة أشخاص من مصادر معلوماتها، وهو ما تسبّب في ردود أفعال كبيرة في صفوف المستهدَفين-ات وفي إحراج لها في محيطها المهنيّ والعائليّ. وبعد محاولات متواصلة، تمّ استرجاع الحساب من المعتدي، وتقديم شكاية جزائيّة في حقّ كلّ من سيثبت البحث التّقنيّ تورّطه في العمليّة، حسب ما جاء في تقرير وحدة الرّصد التّابعة لمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين.

وتفاجأت الصّحفيّة نعيمة خليصة مراسلة قناة "الحوار التّونسيّ" الخاصّة بمدنين بنشر إحدى الصّفحات المحسوبة على الأمنيّين تدوينة على شبكة التّواصل الاجتماعي "فايسبوك" بتاريخ 15 جانفي 2021[38]، تعرّضت فيها إلى السّبّ والشّتم على خلفيّة الخلاف الذي جدّ بينها وبين أحد أعوان الحرس الوطنيّ قبل يوم. وتطرّقت التّدوينة إلى نشر افتراءات حول حياتها الخاصّة، وعملت على تشويهها وهتك عرضها والقدح في شرفها وتوجيه تهديدات بالانتقام منها. واتّصلت الصّحفيّة المتضرّرة بالجهات النّقابيّة المهنيّة التي لم تتفاعل معها عمليّا إلاّ بعد مرور شهر حين هدأت المسألة حيث ساهم بطء هذا التّفاعل في عدم توجّه المستجوَبة للقضاء. كما أنّها حرصت على تطويق المشكل كي لا يتفشّى ويصل إلى مسامع أكبر عدد من النّاس في منطقتها، حتّى أنّها لم تُخبر المؤسّسة الإعلاميّة التي تعمل بها. وخلّف هذا الاعتداء عليها آثارا نفسيّة عميقة خاصّة وأنّ "المجتمع الذي تعيش فيه تنطلي عليه كلّ الرّوايات وبسرعة، وتَفتح له مثل هذه التّدوينات المسيئة الباب للتّعليق وهتك الأعراض حتّى وإن لم يكونوا على معرفة بالشّخص المستهدَف"، وفق قولها في مقابلتها معنا. وواصلت الصّحفيّة عملها مع الجهات الأمنيّة، إلاّ أنّها أصبحت تتفادى الجهات النّقابيّة الأمنيّة في منطقتها لأنّها تَعتبر أنّه "لا رادع قانونيّ أو أخلاقيّ لها".

أمّا الصّحفيّة بإذاعة الشّباب التّابعة لمؤسّسة الإذاعة التّونسيّة العموميّة آمال الرّاشدي، فقد كانت عرضة لحملة تشهير بتاريخ غرّة ديسمبر 2020[39]، حيث عمدت مجموعة من الصّفحات على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" إلى التّشهير بالصّحفيّة وتشويهها بنشر صورها مرفقة بعبارات جنسيّة، ناسبين-ات لها تصريحات لا علاقة لها ببرنامجها الإذاعيّ "همس اللّيل"، ممّا انجرّ عنه تشويه لها، وتسبّب لها في تبعات اجتماعيّة ونفسيّة كبيرة. وتتواصل هذه الحملة إلى حدود إجراء المقابلة مع الصّحفيّة في موفّى ديسمبر

---

[37]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (ماي 2021) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

[38]- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (جانفي 2021) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

[39]-"التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (ديسمبر 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

2021، حيث تُواصل عديد الصّفحات التي يتابعها الآلاف من متصفّحي-ات شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" وبينها "صفحة الغربة" نَشر صُورها في الاستوديو الإذاعيّ وإرفاقها بعبارات ذات أبعاد جنسيّة مسيئة لها. وتمرّ الصّحفيّة بحالة انزعاج قصوى تؤثّر كثيرا على نفسيّتها، ممّا دفعها للاتّصال بنقيب الصّحفيّين التّونسيّين الذي ساعدها على التّواصل مع ناشطة تونسيّة جمعياتيّة في المجال الرّقميّ مقيمة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، قامت بالاتّصال بإدارة شبكة التّواصل الاجتماعي "فايسبوك" ونجحت في حذف التّدوينات والتّعليقات والفيديوهات المسيئة في غضون أسبوع. إلاّ أنّ القضيّة التي رفعتها الصّحفيّة على نفقتها الخاصّة ضدّ المُعتدين-ات لم تجد صدى لدى المحكمة، كما أنّ القضيّة التي رفعتها لصالحها النّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين لم تُؤدّ إلى نتيجة عمليّة. ولم تهتمّ إدارة المؤسّسة الإعلاميّة التي تعمل بها الصّحفيّة آمال الرّاشدي بما يحصل لها من مضايقات تتجدّد كلّ يوم، في حين يساندها العديد من زملائها -زميلاتها من خلال كتابة تعليقات مدافِعة عنها في الصّفحات المشبوهة سرعان ما يتمّ حذفها. ويمارِس هذه الاعتداءات الرّقميّة رجال ترى المستجوَبة أنّهم يعانون "كَبتا جنسيّا كبيرا" على حدّ تعبيرها. كما تشارك النّساء أيضا في تعنيف الصّحفيّة رقميّا، وفق ما تؤكّده آمال الرّاشدي في مقابلتنا معها.

وكانت الصّحفيّة بمؤسّسة التّلفزة التّونسيّة العموميّة فدوى شطورو محور حملة تنمّر على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك"، خلال نقلها لتفاصيل العمليّة الإرهابيّة التي جدّت بتاريخ 06 مارس 2020[40] قرب مقرّ السّفارة الأمريكيّة بمنطقة البحيرة بتونس العاصمة. فقد تداول النّشطاء-النّاشطات صورها بشكل كبير منتقدين-ات شكلها. وعلى خلفيّة هذا الاعتداء، نظّم نشطاء آخرون حملة تضامن مع الصّحفيّة، حيث قامت صحفيّات وناشطات مجتمع مدنيّ بنشر صورهنّ دون "موادّ تجميل" تضامنا معها. ولم تتقدّم الصّحفيّة بقضيّة في الغرض لدى المحكمة، في حين لم تُعِر الجهات النّقابيّة أهمّية لما واجهته من عنف رقميّ، إلاّ أنّ الرّئيس المدير العامّ لمؤسّسة التّلفزة التّونسيّة أرسل لها رسالة مساندة على هاتفها الجوّال، حسب ما أوضحته الصّحفيّة في حوارنا معها. وتأثّرت الصّحفيّة كثيرا في السّاعات الأولى لانطلاق حملة التّنمّر الإلكترونيّة ضدّها وصلت بها حدّ البكاء بالرّغم من أنّها كانت تواجه ضغوط إتمام معالجة الفيديو وإنجاز تقريرها الصّحفيّ حتّى يُبثّ في النّشرة الرّئيسيّة للأنباء مع الثّامنة ليلا. ولكن، وبالتّوازي مع حملة العنف هذه، تلقّت الصّحفيّة رسائل واتّصالات هاتفيّة بالمئات مسانِدة لها، كما اتّصلت بها عديد القنوات الإذاعيّة والتّلفزيّة التّونسيّة والعربيّة رغبة منها في ردّ الاعتبار لها، إلاّ أنّ الصّحفيّة رفضت، وكانت ممتنّة لكلّ من ساندها لأنّهم رفعوا من معنويّاتها. ويعود سبب المشكل إلى فرض زميلها المصوّر التّقنيّ عليها تصويرها في زاوية خاطئة، ممّا لم يُظهرها في صورة جميلة تقنيّا. وبالرّغم من خطأه المهنيّ، فإنّه لم يُعاقَب

40- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (مارس 2020) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

وحمّلها مسؤوليّة عدم استعمالها لمساحيق التّجميل قبل الظّهور على الشّاشة، وهي المتعوّدة على الظهور على صورتها الطّبيعيّة أثناء متابعتها الميدانيّة للأحداث الإرهابيّة والاحتجاجيّة دون إثارة انتقادات تُذكر.

وفي 23 نوفمبر 2019[41]، عمد مغنّي الرّاب "كلاي بي بي جي" إلى نشر أغنية على شبكة التّواصل الاجتماعيّ "يوتيوب"، استهدف فيها الإعلاميّة بيّة الزّردي المعلّقة ببرنامج "إلّي بعدو" على قناة "الحوار التّونسيّ" الخاصّة. ويأتي هذا الاعتداء على خلفيّة خلاف جَدّ بين مغنّي الرّاب والمعلّقة بيّة الزردي في سياق حديث عن الرّئيس الأسبق الحبيب بورقيبة تطوّر إلى تبادل للاتّهامات على شبكات التّواصل الاجتماعيّ "فايسبوك" و"يوتيوب". وتحمل أغنية "كلاش" للمغنّي "كلاي بي بي جي" عبارات ذات طابع جنسيّ دعا فيها إلى "الاغتصاب الجماعيّ" للإعلاميّة، يعاقِب عليها القانون وتدخل في خانة الجرائم المتعلّقة بالعنف ضدّ النّساء. وتقدّمت الإعلاميّة بشكاية تمّ على إثرها إيقاف هذا المغنّي، في حين تقدّم هو بدعوى ضدّها في الثّلب والسّبّ على شبكات التّواصل الاجتماعيّ، حسب ما ورد في تقرير وحدة الرّصد التابعة لمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين.

## عوامل تفشّي ظاهرة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس والحلول الممكنة للتّصدّي لها

إنّ صور ممارسة العنف الرّقميّ ضدّ عدد من النّساء الصّحفيات في تونس تُثبت لنا صحّة الفرضيات التي يعتمدها منهج دراسة الحالة في مقالنا الأكاديميّ هذا. فالصّحفيّة التّونسيّة تُواجه العنف عبر شبكة الأنترنات على إثر ما تَنشره وما تبثّه من مضامين إعلاميّة. ونظرا لغياب الحدّ الأدنى من احترام الحقّ في حرّية الرّأي والتّعبير عبر الأنترنات، فهي تواجه عنفا كلّما عبّرت عن رأيها حول موضوع ما. واعتبارا لأنّ المجتمع اعتاد التّعدّي على المرأة على أساس نوعها الاجتماعيّ، فإنّها تواجه أيضا شتّى أنواع الاعتداءات المسيئة للمرأة عموما. وكلّ سبب من هذه الأسباب الرّئيسيّة الثّلاثة يجرّ المرأة الصّحفيّة لمواجهة الجرائم جميعها بدءا بالتّشكيك في مصداقيتها المهنيّة وحرفيّتها، مرورا بالسّبّ والشّتم والتّنمّر، وصولا إلى هتك الأعراض وغيرها من الجرائم الأخرى.

وإنّ لقاءاتنا بالصّحفيات التّونسيّات المتضرّرات من العنف الرّقميّ كشفت لنا عميق مشاعرهنّ تجاه ما عشنه من اعتداءات مسيئة، وهي مشاعر لمسناها حارّة وفيها الكثير من الحرقة والحزن والأسف، بالرّغم حتّى من ابتعاد المسافات الزّمنيّة عن تاريخ الاعتداء. فقد كنّ يستحضرن صورا قاسية لهذه الهجمات تسبّبت لهنّ في آثار نفسيّة عميقة وفي خشية من تطوّرها إلى اعتداءات جسديّة يمكن أن تمسّ أيضا حتّى أفراد عائلاتهنّ، مع غياب كثير من الأمل بشأن تغيّر الأوضاع نحو الأفضل. فقد اتّفقن جميعهنّ على أنّ رفع القضايا الجزائيّة والشّكاوى لم يُفض ولن يفضي إلى نتيجة عمليّة يُعاقَب وفقها المعتدون. وإنّ تعطّل

---

41- "التّقرير الشّهريّ لوحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة بالنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين". (نوفمبر 2019) (آخر زيارة للموقع يوم 22 ديسمبر 2021).

المسار القضائيّ وسياسة الإفلات من العقاب هي المتسبّب الرّئيسيّ في نظرهنّ في تفشّي ظاهرة ممارسة ارتكاب جرائم العنف عبر الأنترنات. ولن يمكن الحدّ منها والتّصدّي لها إلاّ بتفعيل الأطر التّشريعيّة وآليّات تنفيذها، وهو ما يستوجب إرادة سياسيّة لا تأخذ من القوانين واجهة ديمقراطيّة مزيّفة وإنّما أداة ناجعة لتكريس فعليّ للدّيمقراطيّة.

وتتورّط فضاءات التّواصل الاجتماعيّ وأبرزها "فايسبوك" في تونس في تفشّي ظاهرة العنف ضدّ الصّحفيّات. فهي التي تسمح بصناعة الجرائم عبر الأنترنات ولا تمنعها ولا تعاقِب مرتكبيها إلاّ نادرا وبعد إلحاح شديد من الضّحيّة، وهذا ما يَفرض على إدارات مواقع التّواصل الاجتماعيّ تحمُّل مسؤوليّاتها واتّخاذ الإجراءات اللاّزمة لوقف هذا العنف الرّقميّ. فالصّفحات الرّقميّة المخصَّصة لأغراض حملات التّهجّم المنظَّمة عديدة وزائروها-زائراتها بعشرات الآلاف وتأثيرُها كبير، وهي تُترَك مفتوحة على الأنترنات بالرّغم من مضمونها العدائيّ. ولا تُرتكب هذه الجرائم الرّقميّة ضدّ الصّحفيّات بحسابات وهميّة فقط وإنّما أيضا من قِبل أشخاص حساباتُهم حقيقيّة على شبكة "الفايسبوك"، ممّا يوضح لامبالاة قصوى تتصرّف وفقها إدارة الشّبكة، بل وربّما حتّى تواطأ يخفي وراءه دواعي اقتصاديّة لهذه الشّبكة التي تقتات من ارتفاع نسبة المشاهدات والمشاركات.

وحال نشر المحتوى المسيء للصّحفيّة عبر شبكة الأنترنات، ينخرط المجتمع الرّقميّ بجميع شرائحه في دعم الجريمة، بل وحتّى في ارتكاب جرائم أخرى، دون التّثبّت من الخبر أو المعلومة. وتُعبّر الصّحفيات عن هذا المجتمع بـ"القطيع" أو "الميليشيات" أو "الذّباب الإلكترونيّ"، الذي يُفرِغ ما بداخله من عداء تجاه الصّحفيّة، وفق موروث اجتماعيّ وحضاريّ وثقافيّ يُكنّ بطبعه استهدافا للنّساء، هذا الكائن المستضعَف. وليس الرّجل فقط هو المتورّط في الإساءة للصّحفيّة، ذلك أنّ النّساء يمكن أن يكنّ أيضا أيضا عدوّات قاسيات بل وأقسى من الرّجل أحيانا. كما يَكنّ الزّملاء-الزّميلات في المهنة الصّحفيّة أحيانا كذلك مشاعر ومواقف عدائيّة لزميلتهم الصّحفيّة، وهم ينزلقون مع أفراد المجتمع في الإساءة لها. وقد بات من الضّروريّ دراسة هذا المجتمع الرّقميّ الجديد الذي تَحكمه عدوى المواقف والانفعالات المتشنّجة، وتسوقه طباع الأنانيّة والفردانيّة حيث يختفي كلّ شخص وراء شاشته ليهاجم الجميع.

وتواجه الصّحفيات في تونس تلك الجرائم الرّقميّة بكثير من الوعي والشّجاعة. فهنّ يحرصن على إبلاغ الأطراف النّقابيّة والمهنيّة والمؤسّساتيّة بما يتعرضّن له من حملات رقميّة، إلاّ أنّهن كثيرا ما يُخذَلن، وهذا ما يستوجب مزيدا من العناية بالسّياق المهنّي للصّحفيّة. فالمؤسّسة الإعلاميّة مجبَرة على احترام صحافياتها وعلى الدّفاع عن حقوقهنّ وعلى مساندتهنّ المعنويّة والقانونيّة عند المحنة وعلى تقديم الرّعاية النّفسيّة لهنّ في حال تمّ الاعتداء عليهنّ، ذلك أنّ مُنطلق التّهجّم على الصّحفيّة يعود لكونها صحفيّة بالأساس وشخصيّة معروفة ومشهورة وصاحبة رأي وفاعلة في المجتمع. وإنّ هذه المساندات النّقابيّة والمؤسّساتيّة من شأنها أن تقوّي ثقة الصّحفيّات في أنفسهنّ وتدعم نجاحهنّ حتّى تُواصلن مشوار المهنة بكلّ ثبات، دون أن تَخفن يوما من ممارستها بكلّ حرّية، ودون أن تفكّرن يوما في تغيير المهنة أو الانسحاب منها.

ولم يَعد مجال للشّكّ حينئذ في أنّ الجمهور يُعَدّ من بين أبرز المتّهمين من الذين يسلّطون العنف ضدّ الصّحفيات، وهو جمهور يمكن تقسيم إلى أنواع ثلاثة:

- **جمهور المؤسّسة الإعلاميّة**، وهو الذي يتهجّم على الصّحفيّة بسبب انتمائها لمؤسّسة إعلاميّة معيّنة، دون أن تكون قد أخطأت مهنيّا. وهذا هو الشّأن مثلا بالنّسبة لصحفيّة القناة "الوطنيّة الأولى" التي تعرّضت للتّنمّر عبر الفضاءات الرّقميّة على خلفيّة عدم رضاء الجمهور عن هذه القناة على تغطيتها للأحداث الميدانيّة شكلا ومضمونا، أو هو الشّأن بالنّسبة لصحفيّة قناة "الجزيرة" التي عادة ما يهاجمها الجمهور التّونسيّ بسبب مواقف القناة من الأحداث في تونس.
- **جمهور الصّحفيّة**، وهو المتقبّل المباشر للمضمون الإعلاميّ الذي تبثّه أو تنشره عبر المؤسّسة التي تعمل بها، أو ذلك الرّأي الخاصّ الذي تعبّر عنه في الفضاءات الرّقميّة. ويتعامل هذا الجمهور مع الصّحفيّة على أساس صفتها المهنيّة وباعتبار أنّها شخصيّة عامّة، حتّى وإن تعلّق الأمر بآرائها أو مواقفها الخاصّة أو أنشطتها العائليّة مثلا. ويشمل هذا الجمهور الأفراد الذين لا يعرفونها شخصيّا ويتابعونها عبر الميديا والفضاءات الرّقميّة، أو أولئك الذين لهم بها معرفة شخصيّة مثل زملائها-زميلاتها في العمل.
- **جمهور الصّفحات الرّقميّة**، الذي اعتاد مهاجمة النّساء مهما كانت صفتهنّ المهنيّة. وهو جمهور يتصيّد كلّ تعليق وتدوينة مسيئة للنّساء عموما، ليضخّمها ويزيد من التّرويج لها في الفضاءات الرّقميّة. ويبقى المثال الأبرز هو تلك التّدوينات التي تكتبها بعض الصّفحات النّقابيّة مثلا أو النّشطاء –النّاشطات السّياسيّون-ات، والتي تتناقلها الصّفحات الإخباريّة الكبرى لينخرط جمهورها في حملات تشهير رقميّة.

وإنّنا حينئذ إزاء مؤشّر خطير يتمثّل في تغيّر علاقة الصّحفيّ بالجمهور الذي أصبح مستعدّا لارتكاب جرائم رقميّة مختلفة مقابل التّعبير بأسلوب متطرّف عن رأيه وموقفه، في عنف واضح يمارسه ضدّ الصّحفيات في الفضاءات الاجتماعيّة. وقد بات من الضروريّ أيضا إعادة التّفكير في "الجمهور الرّقميّ"، وخاصّة في "التّفاعلات" التي يُصدرها تجاه الميديا والصّحفيّين عموما والصّحفيات على وجه الخصوص. وفي تقديرنا، فإنّه يجب التّعمّق في دراسة مسألة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات باعتماد مقاربة الجمهور جنبا إلى جنب مع مقاربة النوّع الاجتماعيّ للوصول إلى نتائج علميّة أكثر دقّة.

وإنّ تورّط الجمهور في اقتراف جرائم ضدّ النّساء في الفضاءات الرّقميّة على أساس مهنتها المقترنة بشهرتها في الفضاء العامّ وبكونها شخصيّة عامّة وبدوريّة وانتظام ظهورها في الإعلام، لا يشمل فقط الصّحفيات وإنّما حتّى الفنّانات مثلا من مطربات وممثّلات يتمّ التّعامل معهنّ على أساس مظهرهنّ الخارجيّ أو حياتهنّ الخاصّة وليس وفق أعمالهن الفنّية. فالعديد من الممثّلات والمطربات يواجهن اليوم حملات تشهير كثيرة في الفضاءات الرّقميّة، لأسباب عدّة وبصور مختلفة، لم تكن لتَصدر من جمهور الأمس الذي لم يكن ناشطا رقميّا وكان ينبهر كلّما شاهد ممثّلة أو حضر حفلا لمطربة. وإنّه من الضّروريّ اليوم إعادة دراسة السّلوك الرّقميّ لجمهور النّساء اللاّتي تستوجب مِهنهنّ ظهورا دوريّا ومنتظما في الإعلام، والوقوف على طبيعة العنف الذي يصدر من هذا الجمهور في الفضاءات الرّقميّة، والذي أصبح متناميا.

# الإجراءات والتّوصيات

من بين الإجراءات التي يمكن العمل عليها نذكر:

- تنظيم دورات تدريبيّة لفائدة متدخّلي-ات الصّفّ الأوّل مثل المحامين-ات وذلك لمزيد تمكينهم-هنّ من المفاهيم والتّشريعات والإجراءات الخاصّة. وتساهم هذه الدّورات في تعزيز ضمان حقوق الصّحفيّات ضحايا العنف الرّقميّ، كما تساهم في عدم إفلات المجرمين-ات من العقاب. فقد أثبت مقالنا الأكاديميّ أنّ كلّ الصّحفيات المشارِكات في العيّنة التّمثيليّة من اللاّتي رفعن قضايا لم يتمّ الاتّصال بهنّ أو البتّ في القضيّة وإصدار الحكم، وهو ما يستوجب تعزيز قدرات المحامين-ات والفِرق المختصّة بالبحث في جرائم العنف ضدّ المرأة ضمانا لتحقيق العدالة.
- تنظيم دورات تدريبيّة لفائدة الصّحفيات لتمكينهنّ من آليات السّلامة في الفضاءات الرّقميّة، ذلك أنّ أغلب المتضرّرات من العنف الرّقميّ لا يتقنّ بالشّكل الكافي تقنيّات الأمن الرّقميّ. كما يستوجب الوضع دعم المعارف التّشريعيّة والرّفع من وعي الصّحفيّات بضرورة التّصدّي للجريمة الرّقميّة ومحاسبة المعتدي-ة، حيث تطرّق مقالنا الأكاديميّ إلى ضعف درجة وعي الصّحفيات بتعرضهنّ للعنف الرقميّ. وفي زاوية ثالثة، فإنّه من الضّروري العمل على توفير المرافقة النّفسيّة للنّساء ضحايا العنف الرّقميّ حيث تعاني جلّ الصّحفيات المشارِكات في عيّنة المقال إلى اليوم من أثر نفسيّ عميق لم يتمكنّ من محيه، بالرّغم من استعادة نشاطهنّ المهنيّ وثقتهنّ في كفاءاتهنّ.

أمّا بالنّسبة للتّوصيات المنبثقة عن هذا المقال الأكاديميّ حول العنف ضدّ الصّحفيّات التّونسيّات في الفضاءات الرقميّة، فإنّها تتمحور على المديَين المتوسّط والبعيد، وهي تشمل مستوى المؤسّسات الإعلاميّة؛ ومؤسّسات الدّولة؛ والمؤسّسات الدّوليّة. ويمكن أن يقوم مركز البحوث والدّراسات والتّوثيق والإعلام حول المرأة الكريديف لاحقا بالتّنسيق مع الهياكل المعنيّة لوضع برامج عمل مشتركة تصبّ في خانة مناهضة العنف في الفضاءات الرّقميّة عامّة.

## على مستوى المؤسّسات الإعلاميّة

- يجب أن تحمي المؤسّسات الإعلاميّة الصّحفيات العاملات بها، وذلك بالحرص على تطبيق ما ورد في قوانينها الأساسيّة من فصول تكرّس حقّ الصّحفيّة في الحماية، وكذلك عبر تحيين مدوَّناتها السّلوكيّة والتّحريريّة بإضافة فصول تحمي الصّحفيّة من الجرائم المرتكَبة عبر الأنترنات.
- من واجب المؤسّسات الإعلاميّة صناعة مضامين إعلاميّة قارّة في شبكاتها البرامجيّة ومخطّطات عملها تساهم في التّنديد بممارسات العنف ضدّ النّساء عامّة والصّحفيّات على وجه الخصوص. وهي مضامين من شأنها أيضا أن تنشر ثقافة المساواة والتّنوّع الثّقافيّ ومبادئ الحرّية والاختلاف في المجتمع.
- تحرص المؤسّسات الإعلاميّة كذلك على تكوين الصّحفيات وإثراء ثقافتهنّ وتطوير معارفهنّ في باب مناهضة العنف الرّقميّ المسلَّط عليهنّ والتّمكّن من إجراءات الأمن والسّلامة الرّقميّة، وذلك عبر تنظيم برامج تدريبيّة بالشّراكة مع هياكل إعلاميّة ومدنيّة مختصّة.

## على مستوى مؤسّسات الدّولة

- إنّ مراجعة النّصوص التّشريعيّة المتعلّقة بالعنف الرّقميّ والجريمة الإلكترونيّة أو سنّ قانون يجرّم العنف الرّقميّ ضدّ النّساء أصبح اليوم ضرورة ملحّة في تونس وذلك لمحاسبة المعتدين-ات. وليست النّصوص التّشريعيّة أو القوانين وحدها بالكافية والمستعجَلة، بل يجب توفير جميع الآليّات الإجرائيّة الممكنة وتعبئة المتدخّلين-ات الحكوميّين-ات وغير الحكوميّين-ات.
- تتحمّل هياكل المجتمع المدنيّ دورها في توعية المجتمع وتذكيره بحدوده في الرّأي والتّعبير على الأنترنات، عبر تنظيم الحملات والنّدوات وحلقات النّقاش واللّقاءات المباشرة. ويمكن أن يبدأ العمل مع الأطفال والشّباب عبر تنفيذ برنامج للتّربية على استعمال وسائل الإعلام الإلكترونيّة.
- أصبح من الضروريّ اليوم التّفكير بجدّية في مأسسة الجمهور والعمل على وضع سياق تعديل ذاتيّ لسلوكه في تلقّي المضامين الإعلاميّة والتّفاعل معها، للحدّ من الجرائم الرّقميّة التي أصبح يرتكبها على شبكة الأنترنات، كأن يتمّ بعث مجلس للجمهور يحدِّد مواثيق أخلاقيّة لتعامل الجمهور مع الميديا في إطار ما تسمح به القوانين الوطنيّة والدّوليّة، بالإضافة إلى أدوار أخرى يمكن أن يلعبها "مجلس الجمهور" وبينها الدّور السّوسيو-اقتصاديّ وغيره.

## على مستوى المؤسّسات الدّوليّة

- لا بدّ من توافق الدّول على مواثيق ومعاهدات دوليّة تُعاقب على جرائم العنف الرّقميّ المرتكَب عبر شبكة الأنترنات. فالعنف الرّقمّي جريمة تتفشّى في كلّ دول العالم، ومن الضّروريّ الدّفع نحو مؤتمر عالمّي يفكّر بجدّية في آليات دوليّة تتصدّى لعالم الجريمة الرّقميّة خاصّة ضدّ الفئات المستضعَفة في المجتمع. ويمكن لبعض الهياكل الممثِّلة للدّولة التّونسيّة أن تبادر بتقديم هذا المقترح للمجموعة الأمميّة.
- يجب على عديد الهياكل الدّوليّة على غرار منظّمة اليونسكو الضّغط المعنويّ على إدارات شبكات التّواصل الاجتماعيّ على وجه الخصوص لتحمُّل مسؤوليّتها الرّئيسيّة في الجرائم المرتكَبة في كلّ لحظة عبر الأنترنات، ذلك أنّ هذه الإدارات هي التي تسمح باقترافها عبر التّغاضي عن المنشورات المخالِفة للقوانين، ومن الواجب عليها تعديل استراتيجيّات عملها نحو حذف كلّ المنشورات المشبوهة ومعاقبة المروِّجين لها.
- بات من المهمّ انخراط الخبراء-ات والباحثين-ات بمختلف تخصّصاتهم في الوطن العربيّ خاصّة، في إنجاز دراسات وبحوث معمَّقة بالشّراكة مع الجامعات والمؤسّسات البحثيّة ومكاتب الدّراسات، تخصّ جرائم العنف الرّقميّ ضدّ النّساء عموما والصّحفيّات على وجه الخصوص، حيث أنّ ارتفاع الإحصائيّات التي تعكس انتهاكا لحرّية الرّأي والتّعبير وحرّية الصّحافة خاصّة يستوجب بحثا أدقّ وأعمق يشمل الفضاءات الرّقميّة التي تتواجد فيها الصّحفيات بصفة مكثّفة لطبيعة عملهنّ كصحفيّات أو حتّى باعتبارهنّ نساء يواكبن التّطوّر التّكنولوجيّ في المجتمع.

# الخاتمة

إنّ العنف ضدّ الصّحفيات في الفضاءات الرّقميّة جريمة يجب أن يواجهها الوعي في المجتمع، وأن تتصدّى لها الإرادات السّياسيّة في الدّول، وأن يعاقِب عليها القانون.

إلاّ أنّ الوعي بخطورة هذه الجريمة في المجتمع يبدو ضعيفا أو حتّى منعدما. فالمجتمع الذي يستعمل الذّكاء الاصطناعيّ اليوم بكثافة، لا يزال يرزح تحت طائلة موروث ثقافيّ وحضاريّ ينخرط في مهاجمة النّساء دون التّثبتّ من الرّواية، وهو ما يستوجب العمل على تطوير وعي النّساء عامّة والصّحفيّات على وجه الخصوص بحقوقهنّ حتّى يكتسبن المعرفة والقدرة الكافيتين لمواجهة العنف الرّقميّ.

وتستفيد السّياسات في الدّول كثيرا من الفوضى السّائدة على الأنترنات وخاصّة على شبكات التّواصل الاجتماعيّ، ذلك أنّها تَنفَذ من بين عديد الثّغرات في المجتمع الرّقميّ وأبرزها الجرائم السّيبرانيّة لفرض مخطّطاتها وللتّحكّم في الرّأي العامّ وتوجيهه والسّيطرة عليه. وهنا يأتي دور الأنشطة التّعليميّة والمدنيّة في إنارة الرّأي العامّ وإرشاده حتّى لا ينساق وراء توجّهات دوليّة، تَقبل الفوضى وتغيب عنها الإرادة وتصمت أمام الجرائم الرّقميّة المرتكَبة حتّى ولو لم تكن متورّطة في صناعتها.

وتتغذّى هذه الفوضى من الفراغات التّشريعيّة في عديد دول العالم في باب مكافحة الجريمة الرّقميّة ومعاقبة المعتدين-ات عبر الأنترنات على النّساء والشّابّات والصّحفيات على وجه الخصوص. أو هو ربّما ليس بفراغ بقدر ما يجد المشرِّع نفسه اليوم عاجزا أمام التّكنولوجيا الذّكيّة التي أفرزت إجراما رقميّا ذكيّا تمارسه أطراف لا يمكن توصيفها مادّيّا ولا حصرها جغرافيّا، وهو ما يفرض إعادة التّفكير في حلول مجدِّدة تتصدّى لجرائم العنف الرّقميّ في المجتمع الرّقميّ.

إنّ العنف الرّقميّ اليوم في المجتمع الدّوليّ جريمة منظَّمة تديرها شبكات الاتّصال الرّقميّة التي تَستخدم مستعمِليها-مستعملاتها من جمهور الوسائط الرّقميّة أداة لاقتراف تلك الجريمة في حقّ البشريّة. وهي وإن كانت تُخلِّف آثارا نفسيّة وجسديّة ومهنيّة صعبة على ضحاياها، إلاّ أنّها تحرِّك دورة اقتصاديّة في العالم تزيد من رواج هذه الشّبكات ومن إدمان الجمهور عليها والتصاقه بها في كلّ مجالات حياته، وهنا يكمن التّحدّي الكبير الذي تقف أمامه البشريّة اليوم.